8 CP

DCE/21/8.CP/4
باريس، 2021/5/7
الأصل: فرنسي

Diversity of Cultural Expressions
Diversité des expressions culturelles
Diversidad de las expresiones culturales
Разнообразие форм культурного самовыражения
تنوع أشكال التعبير الثقافي
文化表现形式多样性

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
联合国教育、科学及文化组织

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة الثامنة
دورة عبر الإنترنت
1–4 حزيران/يونيو 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت: اعتماد المحاضر المختصرة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف

يتضمن ملحق هذه الوثيقة مشروعَ المحاضر المختصرة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المقدّم إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

القرار المطلوب: الفقرة 2.

1 - يتضمن ملحق هذه الوثيقة مشروعَ المحاضر المختصرة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

2 - ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 8.CP 4

إن مؤتمر الأطراف،

1 - وقد درس الوثيقة DCE/21/8.CP/4 *وملحقيها،*

2 - يعتمد مشروع المحاضر المختصرة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الملحق بالوثيقة المذكورة آنفاً.

الملحق 1

مشروع المحاضر المختصرة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف

مراسم الافتتاح

1- افتتح مساعد المديرة العامة للثقافة السيد إرنستو أوتوني الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") يوم الأربعاء 5 حزيران/يونيو 2019.

2- وحضر الدورة 96 طرفاً في الاتفاقية، و6 دول أعضاء في اليونسكو ليست أطرافاً في الاتفاقية، و17 منظمة دولية حكومية، و78 منظمة من منظمات المجتمع المدني، و7 كراس من كراسي اليونسكو الجامعية، وثلاثة من مراكز الفئة 2 العاملة تحت رعاية اليونسكو.

3- ورحب **مساعد المديرة العامة لليونسكو للثقافة** السيد إرنستو أوتوني، **بصفته ممثل المديرة العامة،** بجميع المشاركين في الدورة. وشدد على أن الاتفاقية أصبحت الآن من الأطر المرجعية الحاسمة للنهوض بأهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، مستشهداً بالهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وأشاد السيد إرنستو أوتوني بتنامي عمليات إدراج القطاعات الإبداعية في سياسات التنمية المستدامة، ولا سيّما بفعل تجديد ثقة الجهات المانحة والجهات الممولة في هذه القطاعات. وشكر بصفة خاصة إسبانيا، وفنلندا، واليابان، والنرويج، وجمهورية كوريا، والسويد، والاتحاد الأوروبي، وكذلك جميع الأطراف التي ساهمت في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المشار إليه فيما يلي باسم "الصندوق الدولي"). وذكَّر بالأهمية الحاسمة للمساهمات الطوعية التي قدمتها الأطراف لهذا الصندوق الذي أتاح تمويل 15 مشروعاً خلال الفترة 2018-2019، والذي سيحتفل في عام 2020 بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. وتحدث عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الأطراف، مبتدئاً بالتكنولوجيا الرقمية. وذكَّر بأن المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية قد اعتُمدت في حزيران/يونيو 2017، وبأن مؤتمر الأطراف سينظر في خريطة الطريق المفتوحة لتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية في هذه الدورة، بوصفها أداة تساعد في مواجهة الصعوبات التي تطرحها التكنولوجيا الرقمية. وأشار السيد إرنستو أوتوني إلى جملة أمور منها التحديات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والصعوبات المتعلقة بالانتفاع بالمحتوى الثقافي المحلي وإمكانية الاطلاع عليه، وتكييف حقوق المؤلف مع التكنولوجيا الرقمية، وضمان أجر عادل للفنانين، وتحقيق شفافية البيانات والانتفاع بها. ثم تطرق إلى التحدي الثاني المتعلق بدور المجتمع المدني في إدارة الشؤون الثقافية. وفي حين شدد على أهمية الدعم الراسخ الذي تقدمه الأطراف للمجتمع المدني لكي يتمكن من المشاركة في الاجتماعات النظامية المقبلة للاتفاقية، مما يحافظ على مستوى عال من الحوار والتفاعل، قال إن في وسع الأطراف الاطلاع على التقارير التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ الاتفاقية، وعلى الاستنتاجات الصادرة عن المنتدى الثاني لمنظمات المجتمع المدني، الذي عُقد في اليوم السابق.

وأخيراً، أكد سعي الاقتراحات المتعلقة بالأنشطة المقبلة للجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة الدولية الحكومية")، التي ستناقشها الأطراف، إلى تقديم حلول للتصدي للتحديات المطروحة. وذكر من بين الحلول المتوخاة برامجَ المساعدة التقنية وبناء القدرات التي ترمي إلى مساعدة البلدان في تعديل تشريعاتها، ولا سيّما في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، فضلاً عن أنشطة التدريب والتوعية التي تُنظَّم في مجالات مثل الحرية الفنية، وحراك الفنانين، ومنح البلدان النامية معاملة تفضيلية في الاتفاقات التجارية. وقال أيضاً إن الحوار مع الجهات المانحة الثنائية سيستمر، وسيُواصَل حثها على تقديم مزيد من المساهمات إلى الصندوق الدولي. وأشار إلى أهمية الحفاظ على مستوى عال من الخبرة في مجال جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن البحوث، مؤكداً كون التقرير العالمي المعنون "إعادة صياغة السياسات الثقافية" من أهم منشورات اليونسكو لحفز المناقشة العامة وكونه تقريراً يُسترشَد به في رسم السياسات المبتكرة.

البند 1 – انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف ونائب (نواب) الرئيس والمقرّر (الوثيقة DCE/19/7.CP/1)

4- استهل **مساعد المديرة العامة للثقافة** السيد إرنستو أوتوني عملية انتخاب المكتب.

5- واقترح وفد **كوت ديفوار** ترشيح السيد عبد الكريم سانغو، وزير الثقافة والفنون والسياحة في بوركينا فاسو، لتولي رئاسة هذه الدورة لمؤتمر الأطراف.

6- واقترح وفد **أرمينيا**، بتأييد من وفد **رومانيا**، أن تتولى صربيا منصب نائب الرئيس من المجموعة الثانية. واقترح وفد **مصر** أن تتولى فلسطين منصب نائب الرئيس من المجموعة الخامسة (ب). واقترح وفد **إكوادور** أن تتولى السلفادور منصب نائب الرئيس من المجموعة الثالثة. واقترح وفد **النمسا** أن تتولى ألمانيا منصب نائب الرئيس من المجموعة الأولى. واقترح وفد **فيتنام** ترشيح السيد ديفيد ميسكيث (كمبوديا) لتولي منصب المقرر. واعتُمدت هذه الترشيحات بالترحيب العام.

7- وأكد **الرئيس** نتائج الانتخابات وأعلن اعتماد القرار 7.CP 1.

اعتُمد القرار 7.CP 1.

البند 2 – اعتماد جدول الأعمال (الوثيقة DCE/19/7.CP/2)

8- قرأت **أمينة الاتفاقية**، السيدة دانييل كليش، قائمة بنود جدول الأعمال المقترحة للدورة ووثائق العمل المتعلقة بها.

9- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 7.CP 2.

اعتُمد القرار 7.CP 2.

البند 3 – الموافقة على قائمة المراقبين (الوثيقة DCE/19/7.CP/INF.2)

10- تلت **أمينة الاتفاقية** قائمة الدول الأعضاء في اليونسكو غير الأطراف في الاتفاقية، وقائمة المنظمات الدولية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكراسي اليونسكو الجامعية ومراكز الفئة 2 المسجلة.

11- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 7.CP 3.

اعتُمد القرار 7.CP 3.

البند 4 – اعتماد المحضر المفصّل للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة DCE/19/7.CP/4)

12- ذكّر وفد **كندا** بأنه سبق أن قدم تعديلاً إلى الأمانة.

13- وأعلن **الرئيس** اعتماد القرار 7.CP 4 بصيغته المعدلة.

اعتُمد القرار 7.CP 4 بصيغته المعدلة.

البند 5 – مناقشة عامة بشأن تنفيذ الأطراف المعنية للاتفاقية (الوثيقة DCE/19/7.CP/INF.11)

14- دعا **الرئيس** الأطراف إلى إلقاء الكلمات في المناقشة العامة.

15- وهنأت جميع الأطراف الرئيسَ على انتخابه، والأمانةَ على عملها الممتاز، واللجنةَ الدولية الحكومية على إنجازاتها خلال العامين الماضيين.

16- وشدد وفد **أذربيجان** على الدور الأساسي للاتفاقية في درء ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والنزعات الانفصالية والتعصب الثقافي. وسلط الضوء على التزام أذربيجان تجاه اليونسكو، وهو ما يتجسد، على سبيل المثال لا الحصر، في اتفاق التعاون الموقّع في تموز/يوليو 2013. وأوضح أن أذربيجان، الغنية بتنوعها الثقافي الكبير الذي يُعزى إلى موقعها الجغرافي في قلب طريق الحرير، تضمن لكل المجموعات العرقية الحق في تعزيز ثقافتها، على نحو ما تنص عليه المادة 40 من دستورها. وتطرق في الختام إلى مشاريع ملموسة تُنظَّم في بلده من أجل تنفيذ الاتفاقية، مثل مهرجان الأقليات القومية ومهرجان فني تنظمه وزارة الثقافة كل سنتين.

17- وذكّر وفد **بنغلاديش** بأن بلده تلقى في عام 2012 تمويلاً من الصندوق الدولي لاستضافة منتدى مشترك بين الوزارات يرمي إلى توعية منطقة آسيا والمحيط الهادي بتنوع أشكال التعبير الثقافي. وأثنى على التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام وأثرها الإيجابي في رسم سياسات ثقافية ابتكارية واستشرافية وقائمة على البيانات. والتزم بتقديم تقريره الثاني في المهلة المحددة. ثم شكر جمهورية كوريا على مشاركتها في تمويل مشروع لبناء القدرات في قطاع التصوير الفوتوغرافي في بنغلاديش. وأعرب عن أمله في أن يكون هذا المشروع مصدر إلهام أيضاً لتنمية قطاعات ثقافية أخرى. وقال إنه تشرف بالاستفادة من مبادرة الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (المشار إليها فيما يلي باسم "الوكالة السويدية") تحت عنوان "إعادة صياغة السياسات الثقافية لتعزيز الحريات الأساسية وتنوع أشكال التعبير الثقافي". واختتم كلمته بإعادة تأكيد التزام بلده بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

18- وقال وفد **كوستاريكا** إن تنفيذ الاتفاقية يدعم الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال الإجراءات الملموسة الرامية إلى تعزيز هذه الصناعات وحمايتها. وأوضح أن الحوار القائم بين القطاعين المالي

والثقافي يحرز تقدماً وأن آخر الأنشطة التي اضطلعت بها كوستاريكا لتنفيذ الاتفاقية يتعلق بالضمان الاجتماعي للفنانين الذي يمثل في الواقع عنصراً أساسياً لحماية هذا القطاع، ليس فقط لإنفاذ حقوق المبدعين، ولكن أيضاً لضمان التطوير الهيكلي لسلسلة المنتجات الثقافية برمتها في الاقتصاد الوطني. وشدد الوفد أيضاً على تنمية قطاع الثقافة المحلية وذكّر بالتزام بلده بالاتفاقية باعتبارها أداة أساسية لدعم تنمية الموارد الاقتصادية والثقافية والبشرية، واستدامتها.

19- وأكد وفد **البرازيل** مجدداً التزامه بالاتفاقية، مشيراً على وجه الخصوص إلى أن بلده هو رابع أكبر ممولي الصندوق الدولي من حيث قيمة المبالغ المقدمة. ثم أعطى أمثلة على عدة مشاريع ممولة من هذا الصندوق. وأشار إلى أن المنظمات غير الحكومية قامت، في إطار السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، باتخاذ مبادرتين للتعاون مع مجتمعات الشعوب الأصلية، إحداهما في قطاع السينما والأخرى في قطاع الكتاب الرقمي. وذكر مشروعاً آخر ممولاً من الصندوق الدولي بعنوان "جرد سلسلة المنتجات الثقافية المحلية، وتعزيزها". ثم عرض محاور العمل الثلاثة الحالية التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تنفيذ الاتفاقية، وهي: تدريب الجهات الفاعلة في القطاع الثقافي، ولا سيّما في مجال ريادة الأعمال، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية، ووضع مؤشرات جديدة للقطاع الثقافي. فقد نُظمت على سبيل المثال، فعالية إقليمية في ساو باولو في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 تحت عنوان: "سوق الصناعات الإبداعية البرازيلية". وشارك في هذه الفعالية أكثر من 400 شركة مبدعة جرى تدريبها على كيفية تعزيز مكانتها، وذلك بالشراكة مع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وأخيراً، أعلن الوفد أن تحديث الإطار التشريعي للصناعات الثقافية سيكون من أولويات السنة المقبلة، باعتباره إجراءً حاسماً لتعزيز القطاع الثقافي ودوره في التنمية.

20- وأشار وفد **أوكرانيا** إلى أن بلده يواجه احتلال الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم منذ عام 2014، مما جعل تنفيذ الاتفاقية مستحيلاً في هذه الأراضي المحتلة. وذكر أن الثقافة والإبداع هما في صميم جدول أعماله باعتبارهما من القوى الناعمة التي تحفز التنمية المستدامة. وقال إن بلده يركز على هدفين رئيسيين يتمثل أولهما في تنمية الموارد البشرية وثانيهما في تمكين جميع مواطنيه من ممارسة حقوقهم الثقافية. وتمكنت وسائل الإعلام السمعية البصرية في أوكرانيا، بفضل برنامج "أوروبا المبدعة" الذي استحدثه الاتحاد الأوروبي، من الازدهار واجتذاب جمهور جديد، وهو ما أسهم في ضمان التنوع اللغوي والثقافي. واختتم كلمته بالإشارة إلى مبادرات أخرى اتخذتها أوكرانيا لتنفيذ الاتفاقية، مثل إنشاء المؤسسة الثقافية الأوكرانية في عام 2017 لتعزيز الانتفاع المنصف بالأموال التي تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية للقطاع الثقافي، وإقرار قانون بشأن دعم الدولة لقطاع السينما وإنشاء معهد للكتاب يرمي إلى تعزيز قطاع النشر.

21- وذكّر وفد **سويسرا** بأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي يتطلبان التزاماً ودعماً متواصلاً من الدول الأطراف، سواء كان ذلك في سياساتها الثقافية أو في أعمالها داخل المنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، كشف عن قرار اقترحته سويسرا في مؤتمر القمة السابع عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، يتضمن توصيات إلى الحكومات بشأن كيفية نشر الثقافة في صفوف أوسع شريحة ممكنة من السكان مع تشجيع كل فرد منهم على أن يصبح فاعلاً في الحياة الثقافية ومصمماً لها. ورحب الوفد باعتماد رؤساء الدول والحكومات الأربعة والخمسين الأعضاء في المنظمة الدولية

للفرنكوفونية هذا القرار بالإجماع، مذكّراً في الوقت نفسه بأن هذا القرار يندرج تماماً في إطار تنفيذ الاتفاقية.

22- وأشار وفد **كندا** إلى أنه نظم اجتماعاً دولياً في شباط/فبراير 2019 بشأن تنوع المحتوى الثقافي في العصر الرقمي، شاركت فيه بعض منظمات المجتمع المدني والجامعات والحكومات والمنصات الرقمية الكبرى. وأتاح هذا الاجتماع للمشاركين التعمق في فهم المشكلات التي يطرحها تنوع المحتوى الثقافي على الإنترنت، وتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيزه. ويمكن الاطلاع على تقرير الاجتماع على شبكة الإنترنت. ثم أكد الوفد مجدداً اقتناعه بضرورة تأدية المجتمع المدني دوراً رائداً، وأعلن في هذا الصدد نية حكومته تقديم 375 ألف دولار كندي على مدى خمس سنوات للتحالف الكندي من أجل تنوع أشكال التعبير الثقافي. وأخيراً، أعلن أولوياته لتنفيذ الاتفاقية في السنتين القادمتين، وهي: تعزيز قدرة كندا على مواجهة التضليل الإعلامي على الإنترنت وضمان الحصول على مجموعة واسعة من المعلومات الشفافة والجيدة؛ ومراجعة القوانين السارية على البث الإذاعي والخدمات السلكية واللاسلكية لتكييفها مع التكنولوجيات الحالية والحفاظ في الوقت نفسه على تنوع المحتوى؛ ومواصلة تقديم المساهمات إلى الصندوق الدولي.

وأيد ممثل حكومة **كيبيك** ضمن الوفد الدائم لكندا تعليقات زميله بشأن أهمية المجتمع المدني. وأعلن أن حكومته تسعى إلى تعزيز مكانة المحتوى الثقافي المحلي عبر الإنترنت، بوسائل منها إنشاء بعثة مشتركة بين فرنسا وكيبيك في عام 2019 تُعنى بإتاحة المحتوى الثقافي باللغة الفرنسية في البيئة الرقمية وبقدرة المستخدمين على اكتشافه. وأخيراً، أكدت كيبيك مجدداً التزامها بالصندوق الدولي الذي ساهمت فيه سابع مرة منذ عام 2010 بمبلغ قدره 30 ألف دولار كندي.

23- وأعلن وفد **أرمينيا** أن بلده أحرز تقدماً في تنفيذ الاتفاقية. وتحدّث عن المهرجان السينمائي الدولي بعنوان *المشمش الذهبي*، والأيام الثقافية للأقليات المختلفة، وأنشطة مركز مقاهيجيان للفنون في يريفان الذي يحث على تعزيز الإبداع الفني العالمي والتوعية بمختلف أشكال التعبير الفني. وأخيراً، أشار إلى أن بلده استضاف وترأس مؤتمر القمة السابع عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وقال إن الإعلان الصادر في نهاية هذا المؤتمر، تحت عنوان "العيش معاً والتضامن، ومشاركة المبادئ الإنسانية واحترام التنوع" يشير صراحة إلى الاتفاقية، ويؤكد في آن معاً أهمية المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية ومبدأ "الاستثناء الثقافي".

24- وتطرق وفد **نيجيريا** إلى معهد الثقافة الأفريقية والتفاهم الدولي، وهو مركز من الفئة 2 في أبيوكوتا، وقال إنه بمثابة منصة مفيدة لتنفيذ الاتفاقية. فقد نظم المعهد، على سبيل المثال، حلقة عمل بشأن خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية، بالتعاون مع بلدان شريكة في غرب أفريقيا، مثل غانا والكامرون. وأسفرت حلقة العمل هذه عن إعداد دليل إقليمي بشأن الثقافة في البيئة الرقمية، وكانت متسقة تماماً مع أهداف المعهد المتمثلة في تقييم الاحتياجات في المجال الرقمي للجهات المعنية بالقطاع الثقافي في أفريقيا، وتلبية الاحتياجات في مجال التدريب، وإجراء عمليات تقييم بشأن تنفيذ الاتفاقية. ورحب الوفد النيجيري من ناحية أخرى بالتقدم الذي أحرزه المركز الوطني للتوجيه الثقافي، الذي أتاح على وجه

الخصوص نشر مختلف اللغات القومية لدى شرائح المجتمع كافة من أجل رأب الصدع بين المجموعات العرقية – الدينية وتعزيز السلام.

25- وأكد وفد **الاتحاد الأوروبي** مشاركته في تنفيذ الاتفاقية، سواء داخل المفوضية الأوروبية أو دائرة العمل الخارجي الأوروبية. وذكر أن الدور الرئيسي للثقافة بوصفها محركاً للتنمية قد أُدرج في توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية. وأعاد تأكيد التزامه بمبادئ الاتفاقية التي تعد عنصراً من عناصر التعزيز الرئيسية للتنوع الثقافي والإبداع وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتمكين المجتمع المدني والنمو الاقتصادي. وأتى على ذكر مرفق الخبراء المعني بإدارة الثقافة في البلدان النامية، الذي أنشئ في إطار مشروع "دعم وضع أطر تنظيمية جديدة لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب"، كخير مثال على التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو لدعم الاتفاقية. وأعلن وفد الاتحاد الأوروبي أن أول المستفيدين من هذا المرفق هما زمبابوي وجورجيا.

26- وذكّر وفد **جنوب أفريقيا** بمساهمته في الصندوق الدولي في عام 2018 وأعلن أنه سيساهم فيه مرة أخرى في عام 2019. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، أشار إلى أن أولوية وزارة الفنون والثقافة ستتمثل في تهيئة بيئة مؤاتية لنمو الصناعات الثقافية واستدامتها. وأكد قيام بلده أيضاً بدعم إنشاء مرصد ثقافي أتاح على وجه الخصوص توفير إحصاءات بشأن القطاع الثقافي. ثم أشار الوفد إلى إنشاء كرسي جامعي لليونسكو في بريتوريا مؤخراً، يُعنى بالسياسة الثقافية والتنمية المستدامة. وأخيراً، صرّح بأن الاتفاقية أداة لا غنى عنها في استعراض السياسات الثقافية وأنه تم الاسترشاد بها لوضع الاستراتيجية الخاصة بتماسك دولة جنوب أفريقيا وبنائها، الرامية إلى تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعيين.

27- وصرح وفد **النرويج** بأن تنوع أشكال التعبير الثقافي شرط أساسي لحرية التعبير وحسن سير الأنظمة الديمقراطية، وأشار إلى أن هذا المبدأ مدرج في الكتاب الأبيض المتعلق بالسياسات الثقافية الذي قُدم إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتعمل وزارة الثقافة أيضاً على استحداث فنون خاصة بالشباب والأطفال، وكذلك على دراسة وضع الفنان. وأشار الوفد إلى أن التكنولوجيا الرقمية، مع أنها تتيح فرصاً جديدة للثقافة، فإنها تطرح أيضاً عدداً من الصعوبات، مثل إمكانية الانتفاع بمختلف المحتويات الثقافية على الإنترنت، والحفاظ على أجر عادل للفنانين. وأشار وفد النرويج إلى إنه ينبغي للسياسات العامة في بلد محدود المساحة، مثل بلده، أن تدعم تنوع أشكال التعبير الثقافي لأن السوق الداخلية ليست كافية. وأخيراً، ذكر أنه فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، تتمثل أولويات بلده في بناء القدرات، ومشاركة المجتمع المدني، والامتثال لأهداف التنمية المستدامة.

28- وأكد وفد **بوركينا فاسو** مجدداً التزامه بالاتفاقية، ثم قدم تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذها. ففيما يتعلق بإدارة الشؤون الثقافية، على سبيل المثال، وُضعت استراتيجية وطنية للثقافة والسياحة، يشارك فيها المجتمع المدني وتراعى فيها قضايا شاملة مثل التكنولوجيا الرقمية والشؤون الجنسانية. وأنشئ أيضاً صندوق للتنمية الثقافية والسياحية، وأُبرمت شراكات مع هيئات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وعُززت المشاورات بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أُقرَّ قانون بشأن وضع الفنان. ثم سرد ممثل بوركينا فاسو

الصعوبات التي يواجهها بلده وهي: بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وإنشاء آلية مشتركة بين الوزارات لرصد وتقييم السياسات المتعلقة بالاتفاقية، ودعم المجموعات المهنية وتفعيل مراكز التنسيق التابعة لها، وتنمية المشاركة الثقافية للأطفال والشباب، وأخيراً دفع عجلة شبكات تسويق المنتجات الثقافية.

29- وشدّد وفد **صربيا** على أهمية تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، من الناحيتين التشريعية والتنفيذية. وبناءً على ذلك، تم تعديل قانون الثقافة لإبراز الصلة الأساسية التي تربط بين الثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتصنيف الإبداع الرقمي في عداد الأنشطة الثقافية. ورحب الوفد بتحسين الانتفاع بالمحتوى الثقافي في البيئة الرقمية بفضل إنشاء منصات رقمية وطنية مثل *Serbia Creates*.

30- وذكر وفد **كوت ديفوار** أنه يصبو في الأجل الطويل إلى جرد الموارد الثقافية على الصعيد الوطني من أجل استحداث قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات الثقافية والمهن المرتبطة بهما. وذكّر بأن أكثر من 60 مجموعة عرقية تتعايش في كوت ديفوار، مما يحتم الحفاظ على هذا التنوع الغني. وأعرب عن أمله في اتخاذ تدابير تؤدي إلى زيادة قدرة الفنانين الإيفواريين على الحراك. ثم أشار إلى تنظيم ندوة إقليمية في أيار/مايو 2019 في أسيني، ترمي إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المعنية بالثقافة في مجال إعداد المشاريع المؤهلة للحصول على دعم من الصندوق الدولي وتقديمها. وأخيراً، أوضح أن من أولويات وزارة الثقافة والفرنكوفونية دمج الشباب المخالفين للقانون في عالم المهنيين، بوسائل منها التدريب على الحرف الصناعية الثقافية والإبداعية. ويعمل القطاع الثقافي في الواقع بوصفه مجالاً استراتيجياً لتوفير فرص العمل وتوليد الثروات، وهو ما يجعله أساسياً للتنمية.

31- وأعلن وفد **السلفادور** أنه قدم تقريره الدوري الأول لفترة الأربعة أعوام، في أيار/مايو 2019. وأشار إلى أن بلده وضع خطة تسمى *Custcatlan* في إطار التغيير الأخير للحكومة. وتعطي هذه الخطة الأولوية لتدريب الشباب في مجال الفنون؛ ووضع سياسة وطنية للانتفاع بالإنتاج السينمائي؛ ودعم الصناعات الإبداعية والاقتصاد الثقافي، بسبل منها تسهيل الحصول على القروض المالية؛ وإنشاء معهد وطني للبحث في مجال التعددية الثقافية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

32- وكشف وفد **فنلندا** عن الهدفين الرئيسيين للبرنامج الثقافي الذي أعلنته الحكومة الجديدة في بلده مؤخراً. والهدف الأول اقتصادي المنحى، ويصبو إلى توفير فرص عمل في الصناعات الثقافية والإبداعية، وتعزيز حصة القطاع الثقافي من الناتج القومي الإجمالي، وتحسين ظروف المهنيين العاملين في مجال الثقافة. أما الهدف الثاني، فيتعلق بتحسين فرص الانتفاع بالخدمات الثقافية بفعل زيادة حصة الميزانية المخصصة للثقافة التي من المرتقب أن تصل إلى 1% من إجمالي الميزانية، وتجديد نظام المنح المقدمة للفنون الحية، وتحسين التعاون بين القطاعات. وأخيراً، أعلن وفد فنلندا اعتزامه ترويج الاتفاقية خلال فترة رئاسته لمجلس الاتحاد الأوروبي التي تبدأ في شهر تموز/يوليو 2019.

33- وشدد وفد **النمسا** على أولوياته الثلاث التي حددها في إطار الاتفاقية. وترتبط الأولوية الأولى بالحقوق الأساسية التي تشمل الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين. وقد أصدر في هذا الصدد ترجمة لكتيب اليونسكو عن الحرية الفنية، بالتعاون مع اللجنة الألمانية لليونسكو. وشدد أيضاً على ضرورة إنتاج

إحصاءات مصنفة بحسب الجنس، فأصدر على سبيل المثال، تقريراً عن القطاع السينمائي في النمسا، يبين فيه أن المرأة ممثلة دون المستوى المطلوب وتتقاضى أجراً أقل مما يتقاضاه الرجل. ثم ذكر أن أولويته الثانية تتعلق بوضع الفنان، وأنه طُلب إجراء دراسة بشأنها. وأخيراً، ينصب تركيزه الثالث على دعم تنوع النظام البيئي الرقمي، استناداً إلى وسائل منها خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية في البيئة الرقمية.

34- ورحب وفد **ألمانيا** بالتقدم الذي أحرزته الاتفاقية مؤخراً، مثل وضع خريطة الطريق المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية، وإصدار التقرير العالمي لعام 2018. وأعرب عن سروره لكون برنامج بناء القدرات يسير على الطريق الصحيح بفعل انضمام الشركاء الجدد للبرنامج المتمثلين في ألمانيا والدنمارك واليابان وجمهورية كوريا والسويد والاتحاد الأوروبي. وتقوم الحكومة الألمانية حالياً بمراجعة خريطة الطريق التي وضعتها للبيئة الرقمية، واستهلال مبادرات جديدة لدعم الفنانين ومحاولة دمج التنوع الثقافي في وسائل الإعلام لإعادة إحياء فكرة المعاملة التفضيلية ذات الأهمية الحاسمة.

35- وأعلن وفد **كوبا** أنه وضع سياسة ثقافية على الصعيد الوطني تلتزم بقيم الاتفاقية، وترمي إلى تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية وحماية الحقوق الثقافية، وذلك على الرغم من الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي ما زال البلد يرزح تحت وطأته. ويتجسد هذا الالتزام أيضاً على الصعيد الإقليمي، وهو ما يتجلى، على سبيل المثال، في بيان وزراء الثقافة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

36- وذكّر وفد **إسبانيا** بأن بلده اعتمد في عام 2018 قانوناً بشأن وضع الفنان. وقد أنشأ مجلس النواب الإسباني لجنةً معنيةً بتحديد وضع الفنان، نشرت وثيقة تعترف بخصوصية المبدعين الفنيين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وتشير إلى ضرورة تحسين ظروف عملهم. واتُّخذت أيضاً تدابير ضريبية لضمان حصول الفنانين على أجر أكثر إنصافاً، وحمايتهم بصورة أفضل.

37- وذكّر وفد **فرنسا** بأنه متمسك بإدراج الثقافة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة. وذكر أن إعداد خريطة طريق بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية في البيئة الرقمية أمر مفيد للغاية، ورحب بوضع هذه الوثيقة في متناول الجميع. وأخيراً، تعهد بمواصلة مختلف إجراءاته لتنفيذ الاتفاقية، ومنها مواصلة دعمه المالي للصندوق الدولي ومواصلة أعماله في مجال التكنولوجيا الرقمية.

38- وأفصح وفد **باراغواي** عن خطته للثقافة، التي تقترح أنشطة ترمي إلى توطيد التماسك الاجتماعي، وحماية وتعزيز مختلف أشكال التعبير الثقافي. وسعياً إلى تحقيق ذلك، تعتمد باراغواي على استراتيجية تسعى إلى تحقيق اللامركزية والتعددية، بالتعاون مع الحكومات المحلية والمؤسسات الثقافية العامة والخاصة. وذكّر الوفد بأن باراغواي تحتفل سنوياً في 21 أيار/مايو باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، مما يتيح أيضاً فرصةً لترويج الحقوق الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية. وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون باراغواي مع منظمات مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وقامت بتبادل الخبراء في مجال السياسات الثقافية مع بلدان المنطقة.

39- وشكر وفد **فيتنام** الأمانة على مبادراتها الرامية إلى بناء القدرات في آسيا. وشدد على أهمية تعزيز مكانة الاتفاقية في المحافل الدولية الأخرى، مثل مؤتمر القمة العالمي الثامن المعني بالفنون والثقافة الذي نظمه الاتحاد الدولي لمجالس الفنون والوكالات الثقافية، أو في الاجتماعات التي تُعقد في إطار الحوار الآسيوي الأوروبي أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأوضح أن فيتنام تقوم حالياً باستعراض استراتيجيتها الثقافية الوطنية، استناداً إلى الاتفاقية وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من أجل مواصلة تعزيز التنوع الثقافي وتطوير الصناعات الإبداعية في السنوات العشر المقبلة.

40- وأوضح وفد **جمهورية كوريا** أن بلده عدّل تشريعاته لتنفيذ الاتفاقية. ونظّم أنشطة للتوعية بالدور الأساسي للتنوع الثقافي، ولا سيّما في مكافحة التطرف العنيف والتعصب القومي. وشدد على أهمية اتباع نهج شامل لعدة قطاعات لمعالجة مسائل من قبيل الديمقراطية والمساواة بين الجنسين والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي. وذكّر بأنه عمد إلى ترجمة التقرير العالمي لعام 2018 إلى اللغة الكورية، لفهم الاتفاقية على نحو أفضل ومن ثَم، تعزيز تنفيذها. وأعلن أيضاً عن عقد سلسلة من الندوات في كوريا في عام 2019 لمناقشة التقرير العالمي والاتفاقية مناقشةً مستفيضةً. وذكّر بأن بلده دعم 15 مشروعاً من 9 بلدان خلال السنوات العشر الماضية في مجال الصناعات الثقافية.

41- وأشاد وفد **موريتانيا** بعقد منتدى المجتمع المدني، وشكر جميع المنظمات التي تسعى إلى تنفيذ الاتفاقية في العالم. وأضاف أن موريتانيا، التي تضم مجموعات عرقية مختلفة، طالما دعمت المشاريع والأنشطة التي يمكن أن تسهم في تلاحمها ووحدتها الاجتماعية. وأوضح أن بلده أنشأ صندوقاً لدعم الثقافة يموَّل من اقتطاع نسبة 1% من إيرادات الجمارك، أي زهاء 5 ملايين دولار أمريكي. ويموِّل هذا الصندوق، على سبيل المثال، المهرجان السنوي للتنوع الثقافي في نواكشوط. وأخيراً، أعربت موريتانيا عن تأييدها لتبسيط مبادئ الاتفاقية وأهدافها للعامّة من خلال فعاليات تشمل الحلقات الإعلامية على سبيل المثال.

42- وأوضح وفد **كولومبيا** أن بلده بصدد تنفيذ قانون الاقتصاد الإبداعي الذي أقره مؤخراً، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته الإنمائية. وأنشأت كولومبيا وزارةً بالوكالة لتنمية الإبداع ومجلساً للاقتصاد الإبداعي يشارك فيهما رئيس الجمهورية وعدة وزراء. وأعلن الوفد أن إعداد تقريره الدوري لفترة الأربعة أعوام قد وضح له رؤية ما يتوجب عليه القيام به لتنفيذ الاتفاقية، ومن ثم لوضع خريطة طريق للسنوات المقبلة. وأخيراً، شدد على الدور الأساسي للمجتمع المدني.

43- وأعلن وفد **إندونيسيا** أن بلده اعتمد قانوناً بشأن تعزيز الثقافة في عام 2017، وشارك في المناقشات التي دارت بشأن الثقافة في مقر الأمم المتحدة في عام 2018، ونظّم مؤتمراً مخصصاً لاقتصاد الثقافة في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وأوضح أنه في صدد إعداد خريطة طريق بشأن الثقافة في العصر الرقمي. ومن جهة أخرى، تقوم إندونيسيا حالياً بوضع مؤشر للتنمية الثقافية يستند إلى مؤشرات اليونسكو، وتعمل على تقييم سلاسل قيمة المنتجات الثقافية. وأشار الوفد إلى أنَّه ستُعقد في جاكارتا، في تموز/يوليو 2019، دورةٌ لبناء القدرات على إعداد التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام، بمشاركة عدة بلدان في المنطقة.

44- وطرح وفد **هندوراس** فكرته بأن عظمة بلد لا تقاس بقدراته الصناعية أو موارده المادية فحسب، بل أيضاً بمدى انتفاع شعبه بالحقوق الأساسية، ومنها الحق في الثقافة. وأكد مجدداً التزامه بالاتفاقية والصندوق الدولي.

45- وذكّر وفد **إيطاليا** بتمسكه بتنوع أشكال التعبير الثقافي، ثم أعطى أمثلة على بعض المبادرات الملموسة التي اتخذتها إيطاليا لتنفيذ الاتفاقية. فأشار أولاً، إلى مرسوم وزاري صدر في كانون الثاني/يناير 2019، وينص على تقديم منَح للمؤلفين الشباب في إطار الصندوق الوطني لتعزيز قطاع السينما والإنتاج السمعي البصري. فضلاً عن ذلك، تم تجديد مشروع *Italian Council* في عام 2019، بمبلغ قدره 1.7 مليون يورو. ويرمي المشروع إلى تعزيز مشاركة الفنانين والباحثين الإيطاليين في الفعاليات الدولية. ووافقت وزارة الممتلكات الثقافية على تمويل مشاريع للإنتاج السمعي البصري المشترك مع عدة بلدان، مثل تونس وشيلي وبلدان البلطيق. فضلاً عن ذلك، انضمت إيطاليا مؤخراً إلى مشروع *Ibermedia* الذي يدعم الإنتاج المشترك للمشاريع السمعية البصرية في أمريكا اللاتينية. وأخيراً، استهلت وزارة الممتلكات الثقافية، بالتعاون مع الجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين، مشروعاً في عام 2019 بعنوان *Per chi crea* (لمن يبتدع) يرمي إلى حماية حقوق المؤلف وتعزيز حراك الفنانين على الصعيد الدولي.

46- وشدد وفد **السويد** على الروابط القائمة بين الاتفاقية والديمقراطية والحريات الأساسية، ولا سيّما حرية التعبير. وأشار إلى أن السويد تساهم في الصندوق الدولي سنوياً، وشجع جميع الأطراف على أن تحذو حذوها، بقدر ما تسمح به إمكانياتها. وذكر أن الاتفاقية أداة مفيدة جداً للدفاع عن مكانة الثقافة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي وحماية الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين.

47- وأوضح وفد **لاتفيا** أن النهج المتبع لإعداد خريطة الطريق المتعلقة بالسياسات الثقافية في السنوات المقبلة هو قيد التحول من نهج شامل للقطاعات إلى نهج موجه نحو عامة الناس، ولا سيّما لضمان تطبيق مبدأ المساواة في مجال الانتفاع بالثقافة. وأعلن أنه من المقرر تنظيم سلسلة مشاورات واسعة النطاق مع المستهلكين والمهنيين العاملين في قطاع الثقافة لتحليل الروابط القائمة بين الطلب على الثقافة ومدى تنوع العرض. وأوضح أن الثقافة هي إحدى الأولويات الست لخطة التنمية الوطنية بوصفها محركاً للاستدامة.

48- وأفصح وفد **قطر** عن خريطة الطريق التي يعدّها للفترة 2020-2030، والتي ترمي إلى بناء مجتمع موجه نحو التنمية المستدامة. وتدعم قطر في هذا الإطار الحوار والتبادل الثقافي مع البلدان الأخرى. ونظمت العديد من المهرجانات الدولية للترويج لمختلف الثقافات فيها. ومن ناحية أخرى، اختارت قطر أيضاً تنظيم سنوات ثقافية للتعرف على الثقافات الأجنبية، ولا سيّما مع ألمانيا والبرازيل والصين والاتحاد الروسي والهند واليابان وتركيا.

49- وأوضح وفد **الصين** أنه قام مؤخراً بإصلاح وزارة الثقافة والسياحة، ولا سيّما لتعزيز حماية الإنتاج الفني والتراث الثقافي وتطوير الصناعات الإبداعية. واستضافت الصين، في أيار/مايو 2019، المنتدى الثاني *للحزام والطريق* الرامي إلى توطيد التعاون الدولي وتعزيز التبادل الثقافي.

50- وأعرب وفد **منغوليا** عن امتنانه للسويد والمكتب الإقليمي لليونسكو في بيجين لما قدماه له من دعم في تنفيذ الاتفاقية.

51- وذكّر وفد **السنغال** بأنه متمسك بالاتفاقية منذ إنشائها، ورحب باستضافة داكار لمراسم إصدار التقرير العالمي لعام 2018. ووجه الشكر أيضاً إلى السويد على المساعدة التي قدمتها له في إعداد تقريره الدوري المقبل لفترة الأربعة أعوام، والمقرر إصداره في عام 2020. وأوضح أنه سعى إلى تيسير الحصول على موارد مالية لتمويل الشؤون الثقافية الوطنية، فضلاً عن الموارد التي يقدمها الصندوق الدولي. وأضاف أن وزارة الثقافة استحدثت في مقرها وحدةً معنيةً بالشؤون الجنسانية ووقعت اتفاقية مع وكالة الإحصاءات الوطنية لإدارة السياسات الثقافية ورصدها. وقال في الختام إن الحكومة ستستعرض قريباً القانون المتعلق بوضع الفنان.

52- وأعرب ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي**، السيد كودجو نوسوغلو، عن شكره للأمانة على تنظيم منتدى المجتمع المدني الذي كان حافلاً بالمناقشات الثرية جداً. وأعلن أن المؤتمر السادس للاتحاد سيُعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر في لومي، ودعا ممثلي الحكومات وأعضاء منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة فيه. وذكّر بأن الغرض من هذا الاجتماع هو تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني بهدف وضع سياسات عامة، ولا سيّما في أفريقيا، وكذلك من أجل تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى مواضيع أخرى سيتم تناولها في الاجتماع، مثل الملكية الفكرية، والصعوبات التي تطرحها التكنولوجيا الرقمية، ومشاركة المرأة في مجال الثقافة، والأحكام الثقافية المضمنة في الاتفاقات التجارية.

53- وأوضح **ممثل المركز الإقليمي للفنون الحية في أفريقيا**، وهو مركز من الفئة 2 يوجد مقره في بوبو – ديولاسو (بوركينا فاسو)، أن أنشطة المركز تركز على بناء قدرات الجهات الفاعلة من القطاع العام والمجتمع المدني؛ وتولي زمام الاتفاقية ومبادئها التوجيهية التنفيذية وتنفيذهما على الصعيد الإقليمي؛ وتبادل الخبرات وترويج الممارسات الجيدة، ولا سيّما في مجال الفنون المسرحية والسينما، والمشاركة في وضع السياسات الرامية إلى تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، ودعمها، وإعداد التقارير الدورية لفترة الأربعة أعوام. فضلاً عن ذلك، أوضح أن المركز، في إطار تجمع *حراك الثقافة في أفريقيا* الذي يموله الاتحاد الأوروبي، يدعم المهنيين العاملين في المجال الثقافي في 15 دولة أفريقية لتعزيز الحوار بين الثقافات وتحقيق التماسك الاجتماعي في نهاية المطاف.

54- وأوضح **ممثل لجنة تنسيق منظمات المجتمع المدني** بالإنابة، أن الاستنتاجات المتعلقة بالهدفين 1 و2 للاتفاقية، مماثلة لتلك التي تم استخلاصها في التقرير الصادر قبل عامين عبر شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بالهدف 3، أي إدراج الثقافة في التنمية المستدامة، فقد أثار مشكلة انخفاض الموارد المالية التي تعرض مستقبل الأنشطة المنفذة حتى الآن للخطر. أما في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الهدف 4)، فقد أعرب عن ارتياحه لارتفاع حالات قمع انتهاك حقوق الفنانين. ثم تطرق إلى بعض التوصيات الواردة في التقرير التي تشمل تضمين الحملات المصممة للتوعية بدور الثقافة في التنمية المستدامة جانباً تشاركياً، وتقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني

من أجل مشاركتها في أعمال الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية. وأخيراً، شكر الأطراف والأمانة على المكانة المخصصة للمجتمع المدني في الاتفاقية.

55- وشكر **الرئيس** المشاركين في المناقشة العامة. وأكد إظهار مختلف التجارب المبلغ عنها مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاقية. وأشار بوجه خاص إلى التقدم المحرز في وضع المؤشرات الثقافية، التي يمكن أن تساعد البلدان في تحسين نظمها لرصد وتقييم سياساتها. ورحب أيضاً بالمشاركة القوية للمجتمع المدني. وأخيراً، أشار إلى أن المسائل المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية قد أثيرت مراراً وتكراراً.

البند 6 – تقديم استنتاجات المنتدى الثاني لمنظمات المجتمع المدني

56- ذكّر **الرئيس** بأن المنتدى الثاني لمنظمات المجتمع المدني قد عقد في اليوم السابق، بحضور أكثر من 75 ممثلاً عن المجتمع المدني. ودعا المشاركين إلى الاطلاع على ملخص المناقشات التي دارت في المنتدى.

57- ونوهت **مقررة منتدى المجتمع المدني** وممثلة المجلس الدولي للموسيقى السيدة سيلجا فيشر بتنوع المشاركين في المنتدى، وأعربت عن امتنانها لليونسكو للدعم الذي قدمته في تنظيم هذا الحدث. وشددت على ضرورة الحصول على تمويل مستدام لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في أعمال الهيئات الرئاسية للاتفاقية. ثم عرضت التوصيات الصادرة عن حلقات العمل الأربع التي نُظمت في إطار المنتدى. وتناولت حلقة العمل الأولى مسألة تنوع أشكال التعبير الثقافي في وسائل الإعلام في العصر الرقمي. وسلطت منظمات المجتمع المدني الضوء على مسألة الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات التي تعفى، في معظم الأحيان، من الامتثال للقوانين السارية. فيُشار، على سبيل المثال، إلى أن لا شيء يلزم منصات البث السمعية البصرية بالتقيد بالحصص المفروضة على المضامين الوطنية ولا بتمويل إنشاء وسيلة إعلام سمعية بصرية محلية. وتطالب منظمات المجتمع المدني بمؤازرة الجهات الفاعلة التقليدية في عملية التحول الرقمي، وباستحداث قواعد تنظيمية تمنع الانقضاض على الأسواق المحلية، من أجل مواجهة هذه المعضلة. أما في قطاع الموسيقى، فتتسبب منصات البث الرقمي في اختلال توازن العلاقات التعاقدية وتقلّص إيرادات الفنانين إلى حد بعيد. ومن ثَم، لا بد من إنفاذ حقوق المؤلف على نحو أفضل وتكييف التشريعات السارية في هذا المجال، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي مؤخراً عندما أصدر توجيهاً بشأن خدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية وتوجيهاً آخر بشأن حقوق المؤلف. وتدعو منظمات المجتمع المدني الأطراف إلى ضمان إعفاء الأنشطة الثقافية إعفاءً كاملاً في أي مفاوضات تجارية دولية، ومنها المفاوضات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ومن ناحية أخرى، ناقش المشاركون ضرورة بناء قدرات المرأة في القطاع الثقافي. وأعربوا عن رغبتهم في تطوير منهاج وخطاب جديدين بشأن الهويات الجنسانية في وسائل الإعلام. وأخيراً، تشدد منظمات المجتمع المدني على ضرورة تركيز السياسات الثقافية على تنمية الطلب على المنتجات الثقافية من خلال برامج تشمل التربية الفنية. وتناولت حلقة العمل الثانية تعزيز الدعم والتعاون الدولي في إطار الاتفاقية، بالشراكة مع المجتمع المدني. وأعرب المشاركون عن

رغبتهم في استحداث دينامية أكثر تشاركية في الهيئات الرئاسية، أي أن يكونوا قادرين على التأثير في القرارات ومتابعتها، فضلاً عن استشارتهم بشأنها. وأعربوا عن رغبتهم في المشاركة في صياغة الفصل المتعلق بهم في التقرير العالمي. وطالبوا أيضاً بأن تكون لهم كلمة في تنظيم منتديات المجتمع المدني المقبلة، وتحديد أهدافها. وركزت حلقة العمل الثالثة على تعاون كراسي اليونسكو الجامعية ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للثقافة والتنمية المستدامة. وتتمثل التوصية الرئيسية الصادرة عن المنتدى في تحسين نظم الاتصالات. فقد شدد المشاركون على ضرورة تقديم المزيد من الدعم لنموذج كراسي اليونسكو الجامعية، مع مراعاة التأثير المضاعف الذي تحدثه على مستويات عديدة. وبحثت حلقة العمل الأخيرة في الحواجز التي تعوق حراك الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة. وتدعو منظمات المجتمع المدني إلى تبسيط وتنظيم إجراءات منح التأشيرات، ولا سيّما للفنانين الآتين من بلدان الجنوب. ولهذه الغاية، يود المشاركون أن تعد الأمانة مجموعة مواد إعلامية وتوعوية بشأن المادة 16 المتعلقة بالمعاملة التفضيلية، وأن توجهها إلى السلطات والمراكز المعنية بمنح التأشيرات. وأوضحت مقررة منتدى المجتمع المدني أن مداخلتها اقتصرت على عدد مختار من التوصيات المنبثقة من المنتدى.

58- وشكر وفد **الدنمارك** منظمات المجتمع المدني وشدد على أهمية هذا المنتدى. ثم سأل عما إذا كان من الممكن الحصول على نسخة مكتوبة من تقرير منظمات المجتمع المدني.

59- وشكر وفد **كندا** منظمات المجتمع المدني على عملها والتزامها. ومضى قائلاً إنه لولا التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني لما تمكنت كندا من وضع هذا الكم الكبير من السياسات الثقافية.

60- وسأل وفد **سانت فنسنت وغرينادين** مقررة منتدى المجتمع المدني عما إذا كان المشاركون قد لاحظوا أي تحسن على صعيد المادة 16 المتعلقة بالمعاملة التفضيلية.

61- فأوضحت **المقررة** أن مداخلتها اقتصرت على تذكير الأطراف بالالتزام الذي قطعته على نفسها بشأن المعاملة التفضيلية، كي يستمر الوضع في التحسن. وأكدت أيضاً إتاحة نسخة مكتوبة من التقرير للأطراف والأمانة[1].

البند 7 – تقرير اللجنة الدولية الحكومية عن أنشطتها (الوثيقة DCE/19/7.CP/7)

62- طلب **الرئيس** من نائب رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة الدولية الحكومية السيد لويس أرماندو سوتو بوتين تقديم تقرير اللجنة الدولية الحكومية.

63- وأشار السيد لويس أرماندو سوتو بوتوين إلى أن اللجنة الدولية الحكومية اجتمعت في دورتيها الحادية عشرة والثانية عشرة واتخذت 22 قراراً منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف. واستعرضت اللجنة الدولية الحكومية المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بالمادة 9 المتعلقة بتبادل المعلومات والشفافية، كي تقترح مبادئ توجيهية معدّلة في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، تشمل إطاراً معدّلاً للتقارير

[1] استنتاجات المنتدى الثاني لمنظمات المجتمع المدني (DCE/20/13.IGC/INF.6).

الدورية لفترات الأربعة أعوام يضمن تعزيز اتساقها مع إطار رصد الاتفاقية. ودرست اللجنة الدولية الحكومية 49 تقريراً من التقارير الدورية التي قدمتها الأطراف لفترة الأربعة أعوام. وشكر السيد لويس أرماندو سوتو بوتين السويد، بالنيابة عن اللجنة الدولية الحكومية، على الدعم المالي الذي قدمته في تقييم أثر الاتفاقية وبناء القدرات في مجال رصد السياسات الثقافية استناداً إلى النهج التشاركي. واستعرضت اللجنة الدولية الحكومية التقرير العالمي لعام 2018، الذي أصبح أداة رئيسية يُسترشد بها لرسم السياسات الثقافية. واستعرضت اللجنة الدولية الحكومية خريطة طريق مفتوحة تضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية في البيئة الرقمية، وعملت على إعدادها لمواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة. وذكر السيد لويس أرماندو سوتو بوتين أن اللجنة الدولية الحكومية وافقت على 15 مشروعاً يمولها الصندوق الدولي. واستعرضت التوصيات المنبثقة من التقييم الخارجي الثاني للصندوق، ووافقت على 17 توصية منها تشمل 8 توصيات اعتبرتها عاجلة وذات أولوية. وطلبت اللجنة الدولية الحكومية، على غرار ما تقوم به في كل عام، من المديرة العامة توجيه رسالة تذكير تشير فيها إلى أهمية تقديم المساهمات الطوعية للصندوق الدولي. واستعرضت اللجنة أيضاً عدداً من التقارير الصادرة عن المجتمع المدني فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء العالم. واقترحت أيضاً تعزيز أوجه التآزر بين توصية عام 1980 بشأن وضع الفنان واتفاقية عام 2005. وقد استُهلت في عام 2018 دراسة استقصائية عالمية بشأن تنفيذ التوصية، يجري حالياً تحليل نتائجها، وستُقدَّم إلى المؤتمر العام لليونسكو في دورته الأربعين. وعملت اللجنة الدولية الحكومية أيضاً على وضع استراتيجية لتعبئة الأطراف المعنية، ستُقدَّم في إطار البند 14 من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالتوصيات الأربع والثلاثين الصادرة عن فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، استعرضت اللجنة الدولية الحكومية هذه التوصيات، وأشارت إلى أن 27 توصية يجري تنفيذها بالفعل وأن 9 توصيات تُعد ممارسة جيدة. وسعياً إلى تنفيذ التوصية 79 الرامية إلى تحسين تخطيط الاجتماعات النظامية وتنسيقها، تقترح اللجنة الدولية الحكومية تأجيل دورتها المقبلة إلى شباط/فبراير 2020 عوضاً عن عقدها في كانون الأول/ديسمبر 2019.

64- وأشاد وفد **إندونيسيا** بعمل اللجنة الدولية الحكومية. وناشد جميع الأطراف المقتدرة تقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني والصندوق الدولي. وأثار أيضاً فكرة مشاركة القطاع الخاص في تمويل مثل هذه الأنشطة. وأيد اقتراح تأجيل الدورة المقبلة للجنة الدولية الحكومية إلى شباط/فبراير 2020.

65- وشكر وفد **تشيكيا**، وهو عضو في اللجنة المنتهية ولايتها، الأطراف على ثقتها، وتمنى حظاً سعيداً لأعضاء اللجنة المقبلة.

66- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار7 .7.CP

اعتُمد القرار7 .7.CP

البند 8 – تقرير الأمانة عن أنشطتها في الفترة 2017–2019 (الوثيقة DCE/19/7.CP/8)

67- ذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن الهدف من هذا التقرير هو تزويد الأطراف بلمحة عامة عن الإنجازات التي تحققت بفضل تنفيذ البرامج والأنشطة المنصوص عليها في الوثيقة 39م/5، والقرار 12 CP.6، وإطار رصد الاتفاقية، فضلاً عن الصعوبات التي اعترضت هذا التنفيذ. وشددت على أن التوعية بأهداف الاتفاقية ومبادئها هو في صميم مهمة الأمانة التي نشرت في هذا الصدد، عدة وثائق مثل مجموعة الأدوات الإعلامية الجديدة عن الاتفاقية، ونص الاتفاقية المطبوع بحجم جواز سفر، والموجز التنفيذي للتقرير العالمي لعام 2018 وترجمته إلى عشر لغات. وأصدرت أيضاً مواد سمعية بصرية، تشمل شريط فيديو بعنوان "سؤال عن الحرية الفنية". وأشارت إلى أن فعاليات الاحتفال بإصدار التقرير العالمي قد نُظمت في ما لا يقل عن 25 بلداً. واستهلت الأمانة مبادرة جديدة تحت عنوان حوارات الإبداع | 2030، للتوعية بالطرق المتعددة التي تسهم فيها الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظمت هذه الحوارات على هامش الاجتماعات النظامية كي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات، وكذلك في إطار مبادرة اتخذتها المكاتب الميدانية لليونسكو من أجل اجتذاب فئات جديدة من الناس، على غرار الحوارات التي جرت في بوركينا فاسو ومنغوليا والسنغال وتايلاند بشأن مواضيع شملت المساواة بين الجنسين والحرية الفنية وتنوع وسائل الإعلام. وستُجرى في الدورة الحالية لمؤتمر الأطراف ثلاثة حوارات في إطار مبادرة الإبداع | 2030 تتعلق بريادة الأعمال الثقافية، ووضع الفنان، والمعاملة التفضيلية. وأشارت إلى أن هذه الحوارات أتاحت التواصل مع جهات فاعلة رئيسية في الصناعات الثقافية والإبداعية، ربما لم يتسن لها المشاركة حتى الآن في تنفيذ اتفاقية عام 2005، ومنها الشركات الناشئة والشركات الرقمية والمهنيين العاملين في قطاع الإعلام وغيرهم، وذكرت في الوقت نفسه أن الأطراف المشاركة في الاتفاقية لا تنتمي فقط إلى القطاع الثقافي أما بخصوص الأولويتين العامتين لليونسكو، فشددت أمينة الاتفاقية على أن الاتفاقية تمثل أداة سياسية بل تشمل أيضاً جهات من القطاعات التجارية، والصناعية، والإعلامية، أو حتى التنمية الاجتماعية.
استراتيجية ترمي إلى معالجة المسائل القائمة والمستجدة، وتقدم، عملاً بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2030 المعنونة "أفريقيا التي نريدها"، خريطةَ طريق ترمي إلى تنمية الفنون والصناعات الإبداعية الأفريقية ودعم قدرات الشباب الأفريقي في الإبداع والابتكار. فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بشأن برنامج "دعم وضع أطر تنظيمية جديدة لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب"، تستعد اليونسكو لتقديم خبرتها إلى بعض البلدان الأفريقية، بدءاً بزمبابوي. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ذكرت أمينة الاتفاقية أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين ظروف عمل المرأة وإبراز مكانتها في القطاع الثقافي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ونُظم اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "50/50 للمرأة" في إطار المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون لعام 2019، بحضور المديرة العامة لليونسكو والسيدة الأولى لبوركينا فاسو. فضلاً عن ذلك، أشارت السيدة كليشي إلى أن الأمانة، من خلال برنامجها لرصد السياسات، سلطت الضوء على الممارسات المبتكرة التي استرشدت بها بلدان أخرى. فاختارت السويد وكندا، على سبيل المثال، تخصيص 50% من ميزانية إنتاج مجلسهما الوطني للأفلام للنساء المخرجات وكاتبات السيناريو والمنتجات. وذكّرت أمينة الاتفاقية الأطراف

بأن التقارير الدورية أداةٌ متاحة لها، على الصعيد العالمي، للإبلاغ عن ممارساتها المبتكرة في هذا المجال، وأكدت مجدداً التزام الأمانة بمواصلة جهودها الرامية إلى جمع البيانات وإعطاء مبادرات الأطراف المكانة الجديرة بها عبر الموقع الشبكي للاتفاقية وفي النسخة المقبلة للتقرير العالمي.

وذكّرت أمينة الاتفاقية بأن اليونسكو تواصل دعم القطاعات الإبداعية في البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد النزاعات، مستشهدةً بالبعثة التي أوفدت مؤخراً إلى الموصل في العراق في شهر أيار/مايو 2019، لتقييم الاحتياجات في إطار مبادرة "إحياء روح الموصل". إذ تمثل المشاركة في الحياة الثقافية جزءاً من الحقوق الأساسية التي تساعد السكان الواقعين تحت الصدمة في استعادة حياتهم الطبيعية. وشكرت جميع الجهات المانحة التي قدمت 9.5 ملايين دولار أمريكي للفترة 2017-2019، ومنها ألمانيا واليابان والنرويج وجمهورية كوريا والسويد والاتحاد الأوروبي والمحسنة السيدة سابرينا هو وجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التراث في حالات الطوارئ والصندوق الدولي. وتم بفعل تقديم هذه المساهمات الطوعية تجديد مرفق الخبراء المشترك بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو، الذي بات يضم الآن 42 خبيراً من 35 بلداً.

ثم شددت أمينة الاتفاقية على المسائل التي تحتاج فيها الأمانة إلى مزيد من الدعم. فيجب أولاً تعزيز قدرات الأمانة على التنبؤ بما يمكن الحصول عليه من أموال وموارد بشرية متخصصة. وثانياً، يجب مواصلة جمع البيانات على الصعيد العالمي من أجل استحصال مزيد من المعارف عن تنفيذ الاتفاقية. وثالثاً، يلزم تقديم المزيد من التبرعات وإقامة الشراكات لبناء القدرات في جميع المجالات التي يُعنى بها إطار رصد الاتفاقية. ورابعاً، لا بد من أن يقدم كل طرف مساهمات طوعية سنوية إلى الصندوق الدولي تبلغ ما لا يقل عن 1% من إجمالي مساهماته السنوية في الميزانية العادية لليونسكو. وأخيراً، يجب تعبئة الجهات المعنية من خلال الاستراتيجية المخصصة لهذا الشأن،[2] ولا سيّما لتمويل مشاركة منظمات المجتمع المدني في منتديات المجتمع المدني. وأشارت أيضاً إلى بعض التقدم المحرز في هذه المجالات، مستشهدةً على سبيل المثال بالخبيرين اللذين أعارتهما اليابان وجمهورية كوريا في الآونة الأخيرة.

واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي ما لبثا يتغلغلان في المجال الثقافي، وهو ما يطرح صعوبات جديدة بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ونظراً إلى عدم وجود حل واحد مناسب للجميع، لا بد من استحداث سياسات مبتكرة في هذا الصدد. وأخيراً، أعلنت تنظيم اجتماع إعلامي على هامش مؤتمر الأطراف، بشأن المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو الرامي إلى دعم البلدان النامية في وضع أطر تنظيمية جديدة للصناعات الثقافية والإبداعية.

68- وشكر **الرئيس** أمينة الاتفاقية. ورحب بالعدد المتزايد للجهات المانحة التي تدعم تنمية الصناعات الثقافية من خلال اليونسكو، ومنها البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية. ثم سأل عما إذا كان لدى الأطراف أية تعليقات أو أسئلة.

---

[2] استراتيجية تعبئة الجهات المعنية (DCE/19/7.CP/INF.4).

69- وأعربت جميع الأطراف عن تقديرها للجودة العالية لعمل الأمانة وتقريرها.

70- وشكر وفد **النرويج** الأمانة على تعاونها ومساعدتها للأطراف والمنظمات غير الحكومية. وأعلن زيادة مساهمته في برنامج اليونسكو – آشبرغ للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة.

71- وشدد وفد **إندونيسيا** على أن حوارات الإبداع|2030 تفسح بالفعل مجالاً ممتازاً لتبادل الآراء وتسهم في مشاركة المجتمع المدني. وشكر الأمانة على تنظيمها اجتماعاً غير رسمي لجهات التنسيق الوطنية المعنية بالاتفاقية. ورحب بتعزيز شبكة الخبراء الدولية، وأعرب عن أمله في أن تحقق هذه الشبكة تمثيلاً جغرافياً أكثر توازناً لفهم احتياجات كل منطقة على نحو أفضل. وأعلن أنه يدعم بشدة إقامة الشراكات مع القطاع الخاص.

72- وشكر وفد **صربيا** الأمانة على تصميمها إطار رصد الاتفاقية الرامي إلى جمع البيانات والمعلومات بطريقة منهجية ومستمرة. وشدد على أهمية وفائدة مؤشرات اليونسكو الاثنين والعشرين التي طبقتها صربيا لتسخير الثقافة لأغراض التنمية، والتي أتاحت التوعية بأهمية الثقافة بوصفها محركاً لدفع عجلة التنمية المستدامة. وتلتزم صربيا بمواصلة تنفيذ الاتفاقية، من خلال معاهدها التي تشمل المعهد الوطني لدراسة التنمية الثقافية.

73- ونوّه وفد **جمهورية كوريا** بالنجاح الذي حققه التقرير العالمي لعام 2018، الذي يلقي الضوء تحديداً على الروابط بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة. ثم ذكّر بأن بلده نظّم في تموز/يوليو 2018 أنشطة لبناء قدرات الخبراء في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وأخيراً، أيد جهود الأمانة الرامية إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

74- ورحب وفد **لاتفيا** بالجهود التي تبذلها الأمانة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. ثم أشار إلى أهمية برنامج رصد السياسات، ومؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل تحقيق التنمية.

75- وتعهد وفد **السويد** بدعم تنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء العالم من خلال وكالته الوطنية للتنمية، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأعرب عن ارتياحه لازدياد أهمية التقارير الدورية، وأشار إلى أنها تبين ما يلزم تحسينه في بعض المجالات، مثل المساواة بين الجنسين والحرية الفنية. وتؤيد السويد تأييداً تاماً مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية. وشجع الأطراف المقتدرة على تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية للمساعدة في مواصلة المضي قدماً في تنفيذ الاتفاقية.

76- وأكد وفد **ألمانيا** التعاون الممتاز بين الأمانة والأطراف. وأشار إلى أن إصدار التقرير العالمي لعام 2018 قد أتاح لمختلف الجهات المعنية فهم الاتفاقية فهماً أفضل. وأوضح أنه على الأهمية البالغة للمساهمات المالية، فإن روح العمل الذي تتحلى به الأمانة والأطراف تعد على القدر نفسه من الأهمية لعدة أسباب منها شح الموارد البشرية سواء في الأمانة أو في البلدان. وأخيراً، أثنى على برنامج رصد السياسات.

77- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الأطرافَ التي أعربت عن تقديرها لعمل الأمانة، وشكرت بدورها فريق الأمانة بأكمله وهنأته.

78- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 8.CP 7.

اعتُمد القرار 8.CP 7.

البند 9 – تقرير الأمانة عن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي واستراتيجيته لجمع الأموال (الوثيقة DCE/19/7.CP/9)

79- شكر **الرئيس** المشاركين في أولى حوارات الإبداع | 2030 التي جرت للتو، تحت عنوان "تعزيز ريادة الأعمال الثقافية: الصندوق الدولي يستثمر في مجال التدريب المهني".

80- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن مؤتمر الأطراف أقر في دورته السادسة بأن عدد المشاريع الممولة من الصندوق الدولي، مع أن عدد طلبات التمويل سجّل ارتفاعاً، بقي على حاله بسبب قلة المساهمات الطوعية المقدمة للصندوق. ويبين هذا التقرير الخاص بالصندوق الدولي أن الحالة لم تتغير منذ ذلك الحين. ومع أنه تم اقتراح 500 مشروع في العامين الماضيين، فإنه لم يتم تمويل سوى 15 مشروعاً منها. ولو قامت جميع الأطراف بالمساهمة في الصندوق الدولي بنسبة 1% من مجموع مساهماتها في اليونسكو، لكانت ميزانية الصندوق السنوية قد تضاعفت، ومعها عدد المشاريع الممولة. وللأسف، تبرعت نصف الأطراف في الاتفاقية مرة واحدة فقط في الصندوق الدولي، في حين لم يتجاوز عدد الأطراف التي تبرعت 3 مرات على الأقل 36 طرفاً. وأكدت أمينة الاتفاقية نبأ ساراً في ظل هذا التقييم المحبط وهو قيام 10 أطراف في العامين الماضيين بتقديم باكورة مساهماتها الطوعية في الصندوق، وهي الأردن وتركيا وجيبوتي وقطر وكوت ديفوار وليسوتو ولاتفيا ولكسمبرغ ومدغشقر وهولندا. ثم ذكّرت بأن التقييم الخارجي الثاني للصندوق قُدم إلى اللجنة الدولية الحكومية لاستعراضه. وأظهرت الاستنتاجات أن الصندوق الدولي فريد من نوعه في العالم، ويعمل بمثابة محفز للمشاريع الرامية إلى تحقيق تغيير هيكلي في الأجلين المتوسط والطويل. وقد وجد المقيّمون الخارجيون أمثلة واضحة على تأثير هذه المشاريع تأثيراً ملموساً في التنمية المستدامة واعتماد السياسات العامة المرتبطة بالثقافة. وقد أسهم العديد من هذه المشاريع في إنشاء شبكات ثقافية وتعزيزها، في حين أسهم عدد آخر منها في استحداث نماذج مبتكرة لإنشاء سلع وخدمات ثقافية، وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها. ويبيّن ملحق وثيقة العمل 9 أن 66% من المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي أسهمت في استحداث أنشطة لبناء القدرات. وتم منذ عام 2010 تدريب أكثر من 10 000 شخص في هذا المجال. فضلاً عن ذلك، أُعدت 16 توصية و6 سياسات استراتيجية لتنمية الصناعات الإبداعية والثقافية. ويقترح التقييم تحويل الصندوق الدولي إلى صندوق يستند إلى الدروس المستفادة. وطلبت اللجنة أيضاً من الأمانة أن تجمع المزيد من المعلومات عن أثر المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي. وفي انتظار نتائج هذه الدراسة، قد يلزم استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام موارد الصندوق الدولي.

ويقدم تقرير الأمانة بشأن الصندوق الدولي معلومات هامة عن أثر استراتيجية تعبئة الأموال والاتصال والإعلام التي استهلتها اللجنة الدولية الحكومية في عام 2011. وتمثل الهدف الأصلي من هذه الاستراتيجية في استثمار 1.2 مليون دولار أمريكي ودرّ إيرادات بمبلغ قدره 10 ملايين دولار أمريكي. وتم في الواقع استثمار 350000 دولار أمريكي، درّت إيرادات قدرها 3.6 مليون دولار أمريكي، خلال خمس سنوات. وتظهر هذه النسبة مدى فعالية الاستراتيجية مع أنه لم يتم توافر كل الأموال المتوخاة. وتظل مسألة تعبئة الأموال مهمة جداً للتمكن من تحقيق النتائج المنشودة في الوقت الذي يجري فيه وضع استراتيجية جديدة لتعبئة الأموال والاتصال والإعلام. وتشمل استراتيجية تعبئة الأموال هدفاً آخر يتمثل في إقامة شراكات مع القطاع الخاص. فوُقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 اتفاق الشراكة الأول بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي مع سابرينا هو، وهي رائدة أعمال ثقافية شابة، لتنفيذ مبادرة "*أنت التالية*" الرامية إلى دعم النساء المبدعات. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذه المبادرة في وثيقة المعلومات 6.

وأخيراً، وبعد أن يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن النظام المالي للحسابات الخاصة، فإن مؤتمر الأطراف مدعو إلى الموافقة على التعديلات المدخلة على النظام المالي للحساب الخاص للصندوق الدولي، والواردة في الملحق 5. وشددت أمينة الاتفاقية على أهمية الصندوق الدولي وأثره، الذي أصبح أداة فعالة للتعاون الدولي وبناء قطاعات ثقافية دينامية. وأشارت إلى أنه لا يتم تمويل أكثر من 2% من المشاريع المقدمة مع أن طلبات التمويل تسجل ارتفاعاً في عددها وتحسناً في جودتها. ومن ثَم، دعت جميع الجهات الفاعلة إلى العمل معاً على تعبئة الأموال ومساعدة الصندوق في تحقيق أهدافه بالطريقة المثلى.

81- وشكر **الرئيس** الأمينة على المداخلة الواضحة والموجزة التي قدمتها. وأحاط علماً بالمسائل المتعلقة بالمساهمات المنتظمة المقدمة إلى الصندوق الدولي.

82- وأعربت جميع الأطراف التي شاركت في الجلسة عن شكرها للأمانة على جودة التقرير الذي قدمته وأثنت على ما بذلته من جهود وما أحرزته من تقدم في هذا المجال.

83- وأعلن وفد **كولومبيا** أن وزارة الثقافة الكولومبية ستساهم هذا العام بمبلغ يناهز 10 آلاف يورو في الصندوق الدولي.

84- وأشار وفد **صربيا** إلى أنه يساهم في الصندوق الدولي وأنه شارك في الدعوة إلى تنفيذ مشاريع في السنوات الماضية. وأشار إلى أن عدد طلبات التمويل انخفض بنسبة 9% في أوروبا الشرقية مع أنه تزايد في سائر أنحاء العالم. ولذلك، ترى صربيا أن تعزيز اقتراح المشاريع والاهتمام بالصندوق في هذا الجزء من العالم أمر هام. ومن ثَم، نظم مركز دراسة التنمية الثقافية، بدعم من اللجنة الوطنية الصربية، سلسلةً من الاجتماعات العامة والدورات التدريبية لمساعدة قادة المشاريع على صياغة اقتراحات تتماشى مع أهداف الاتفاقية والصندوق الدولي.

85- وشدد وفد **البرازيل** على أهمية الصندوق الدولي وذكّر بأن 3 مشاريع برازيلية قد جرى تمويلها عبر الصندوق. وأشار إلى أن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها اللجان الوطنية في عملية الفرز الأولي

هي أنشطة فعالة، وأعرب عن أمله في أن يتواصل تنفيذها في جميع المناطق التي تحتاج إليها، وذلك منعاً لاختلال التوازن بين البلدان. وسأل الأمانة عما إذا كانت لديها أية معلومات عن منتدى الشركاء الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2018، والمتعلق بفرص التمويل الجديدة للصندوق الدولي. وأخيراً، استفسر عما آل إليه تنفيذ التوصيات ذات الأولوية المنبثقة من التقييم الخارجي الثاني للصندوق الدولي.

86- وأوضح وفد **إندونيسيا** أنه بصدد إقناع حكومته بالمساهمة في الصندوق الدولي. وأيد رأي البرازيل بشأن ضرورة تحقيق توزيع جغرافي متوازن، وأعرب عن رغبته في أن تُنظَّم حلقات العمل هذه المتعلقة ببناء القدرات في بلدان أخرى. وقال إنه يتطلع إلى نتائج تقييم أثر المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي من أجل استخدامها في إقناع الشركاء الآخرين من القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الخيرية بالمساهمة في الصندوق.

87- وأعرب **وفد سانت فنسنت وغرينادين** عن تأييده لتعليقات البرازيل وإندونيسيا عن ضرورة تحقيق توزيع جغرافي عادل. ثم اقترح تمويل بعض المشاريع بمبلغ أدنى من 100 000 دولار أمريكي لكي يتسنى تمويل المزيد منها. وطلب إيضاحات بشأن التغييرات التي يلزم اتخاذها لجعل الصندوق الدولي صندوقاً يستند إلى الدروس المستفادة.

88- وأكد وفد **النمسا** مجدداً التزامه بالصندوق الدولي الذي يعده أداة هامة للغاية لتنفيذ الاتفاقية. وأعرب عن تأييده لأنشطة بناء القدرات الرامية إلى زيادة مشاركة اللجان الوطنية في عملية الفرز الأولي. وأثنى على جودة التوصيات المنبثقة من التقييم الخارجي الثاني للصندوق الدولي، ومنها التوصيتان 16 و17.

89- وشكر وفد **جمهورية كوريا** المشاركين في المناقشة التي عقدت صباحاً في إطار حوارات الإبداع|2030. وهنأ الأمانة على أنشطة التوعية الفعالة التي أجرتها بشأن الصندوق الدولي، وهو ما يتجلى في زيادة عدد طلبات الحصول على تمويل. ثم تطرق إلى الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة وطلب أن يتم التنسيق بين هذا الصندوق والصندوق الدولي للتنوع الثقافي من أجل تفادي ازدواجية الجهود.

90- وأكد وفد **فرنسا** مجدداً التزامه بالصندوق الدولي وذكر أن بلده هو أكبر المساهمين فيه حتى الآن. وأيد الطلب الذي وجهته الأمانة والذي تدعو فيه جميع الأطراف إلى المساهمة في الصندوق قدر الإمكان. ورحّب بشدة بإجراء تقييم لأثر المشاريع الممولة، ولا سيّما لتعزيز مكانة الصندوق الدولي.

91- وقال وفد **ألمانيا** إنه أُعجب بصيغة حوارات الإبداع|2030، التي تبين، على سبيل المثال، الفرق الذي يمكن أن يحدثه الصندوق الدولي مقارنةً بالمؤسسات الخاصة الأخرى. وتمثل بالفعل المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي مشاريعَ مبتكرة ومرتبطة بأهداف الاتفاقية، مثل حراك المهنيين العاملين في مجال الثقافة، ووضع أطر تشريعية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. واقترحت ألمانيا عقد حوارات مماثلة في البلدان التي يُرجَّح أن تساهم في الصندوق الدولي.

92- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الأطرافَ على إطراءاتها وشكرت أعضاء الأمانة على عملهم الممتاز فيما يتعلق بالصندوق الدولي، على الرغم من محدودية الموارد. وردّت على وفد البرازيل بشأن حالة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية المنبثقة من التقييم الخارجي الثاني للصندوق الدولي. وذكرت على سبيل المثال، أن دعوة للاهتمام وُجهت في إطار التوصيتين 16 و17، بشأن تصميم استراتيجية لتعبئة الأموال والاتصال والإعلام. أما فيما يتعلق بالتوصية التي تطالب بتحويل الصندوق الدولي إلى صندوق يستند إلى الدروس المستفادة، فإن الغرض من ذلك هو إظهار أثر المشاريع الممولة في الأجلين المتوسط والطويل، بطريقة أكثر دقة ووضوحاً. وقد تستلزم الدروس المستفادة من دراسات الأثر هذه تعديل المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام موارد الصندوق الدولي. وأكدت أيضاً أن حلقات العمل المتعلقة ببناء قدرات اللجان الوطنية قد تكللت بالنجاح. ثم ردت على سؤال جمهورية كوريا المتعلق بالصندوق الدولي لتعزيز الثقافة، قائلة إن المبادئ التوجيهية للصندوق الدولي تُستعرض دائماً في سياق مختلف صناديق اليونسكو المعنية بقطاع الثقافة. وأكدت أن هذه مسألة تحتاج إلى توخي الدقة. وأوضحت أنه تم في مجلس إدارة الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة، الذي عُقد في شباط/فبراير الماضي، تقديم مداخلة مشتركة مع مسؤولي الصندوق الدولي أُثيرت فيها وجهات النظر المتباينة بشأن أهداف هذين الصندوقين وطريقة تشغيلهما. وذكّرت بأن الجهود المبذولة داخل البلدان لمناصرة الصندوق الدولي مهمة للغاية، وبأن الأمانة ستدعم الوفود التي تسعى إلى تقديم المساهمات الطوعية السنوية في الصندوق الدولي. وأضافت أنه يمكن أن تتأتى هذه المساهمات الطوعية أيضاً من القطاع الخاص، أو من الأفراد، على غرار العديد من الفنانين الذين اختاروا التبرع بجزء من عائدات أحد مشاريعهم للصندوق الدولي. وأحاطت علماً بالملاحظات المتعلقة بضرورة تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للصندوق الدولي. وقالت إن اللجنة الدولية الحكومية اتخذت قراراً لضمان زيادة فرص نجاح طلبات التمويل المقدمة من منظمات تابعة لبلدان لم تستفد قط من الصندوق الدولي. وأعلنت أن التوصيات الثماني ذات الأولوية المنبثقة من التقييم الخارجي سيجري تنفيذها على مراحل، وأن تقريراً عن تنفيذ جميع التوصيات المختارة سيقدَّم في الدورات المقبلة للجنة الدولية الحكومية.

93- وهنأت أمينة وممثلة **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** السيدة ناتالي غواي الأمانةَ على عملها في إدارة الصندوق. وأكدت مجدداً كون الصندوق الدولي أداة أساسية لتنفيذ الاتفاقية، وهو ما أكده أيضاً المشاركون في أولى حوارات الإبداع|2030. وشكرت الأطراف التي تساهم بانتظام في الصندوق الدولي، مستشهدةً بكندا التي تعهدت مؤخراً بتقديم مساهمات خلال خمس سنوات، وحكومة كيبيك التي لم تنقطع مساهمتها منذ سبع سنوات.

94- وأعرب وفد **سانت فنسنت وغرينادين**، في أثناء استعراض مشروع القرار، عن رغبته في إضافة عبارة "عند الضرورة" إلى الفقرة 5 من القرار 9.CP 7.

95- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 9.CP 7 بصيغته المعدلة.

اعُتمد القرار 9.CP 7 بصيغته المعدلة.

البند 10: رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو (القرار 39م/87) (الوثيقة DCE/19/7.CP/10)

96- ذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن آليات الحوكمة الخاصة بالهيئتين الرئاسيتين لليونسكو وبالهيئات الرئاسية للاتفاقية تخضع للمراجعة منذ عام 2013. وأوضحت أنه بات من الضروري رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق العمل المفتوح العضوية المهمة للاتفاقية. وشرحت أنه من أصل التوصيات الأربع والثلاثين المتعلقة بالهيئات الرئاسية للاتفاقية، تم تنفيذ 27 توصية، اعتُبرت تسع توصيات منها في عداد الممارسات الجيدة. ويُذكر منها على سبيل المثال، التوصية 58 التي توصي بقصر إعادة انتخاب دولة طرف في اللجنة على فترتين متتاليتين. وأُحرز تقدم في التوصيات التي تُعد "قيد" التنفيذ، مثل التوصية 80 المتعلقة بتعزيز الممارسات الجيدة. وذكّرت بأن الأمانة تجري منذ عام 2013 دراسات استقصائية بشأن رضا المشاركين عن إعداد وتنظيم الاجتماعات النظامية، وتحيل نتائجها إلى الأطراف. وللأسف، وعلى النحو المبين في وثيقة المعلومات 5، كان معدل الردود على الاستقصاءين الماضيين منخفضاً جداً، فتعذر على الأمانة استخلاص نتائج ذات أهمية. وشددت أمينة الاتفاقية على أهمية حصول الأمانة على ردود بناءة، وأوضحت أنه من المؤسف الاضطرار إلى حذف هذه الدراسات الاستقصائية من قائمة الممارسات الجيدة.
وأحرز تقدم أيضاً في تنفيذ التوصيات المتعلقة بأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين. فعلى سبيل المثال، تقترح اللجنة الدولية الحكومية تأجيل اجتماعها السنوي إلى شباط/فبراير 2020 (القرار 12.IGC 13)، وهو ما يسهم في تنفيذ التوصية 79 التي تدعو إلى تنسيق برمجة الاجتماعات النظامية على نحو أفضل. ويجري أيضاً تنفيذ التوصية 60 المتعلقة بالحد من تسييس المناقشات والقرارات (الفقرة 3 من القرار 12.IGC 7).

ورحبت بإقرار فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة والتقرير الصادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في آذار/مارس 2019، بأن أساليب العمل هذه تندرج في عداد الممارسات الجيدة. واختتمت مداخلتها بالطلب من الأطراف أن تبت في إمكانية تنفيذ التوصيتين 65 و66، اللتين تتمثل أهدافهما على التوالي، في تحديد موعد نهائي لتقديم طلبات الترشيح إلى اللجنة قبل سبعة أيام من افتتاح الدورة، وتوضيح دور مكتب مؤتمر الأطراف، على غرار مكتب اللجنة الدولية الحكومية.

97- ووجهت جميع الأطراف الشكر للأمانة على جودة وثيقة العمل 10.

98- وقال وفد **الدنمارك** إنه سيكون مرناً فيما يتعلق بالموعد النهائي لتقديم طلبات الترشيح إلى اللجنة. ثم سلط الضوء على اثنتين من الممارسات الجيدة اللتين وصفتهما الدنمارك وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بالممارستين الأكثر أهمية، ألا وهما إنشاء آلية لتحديد الأولويات، ووضع إطار لنتائج عمل الاتفاقية. وتم فعلاً تنفيذ كلتا الممارستين.

99- وأعرب وفد **كوبا** عن دهشته للإشارة إلى تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في وثيقة العمل 10 في الوقت الذي تركز فيه المناقشة على دراسة التوصيات التي أقرها المؤتمر العام

في دورته التاسعة والثلاثين. وشدد على أهمية تخصيص حيز لإجراء مناقشة مستفيضة بشأن مساهمة الأطراف في برنامج اليونسكو وميزانيتها – الوثيقة م/4 والوثيقة م/5. وشكر المشاركين في حوارات الإبداع|2030 على تبادل خبراتهم، ولكنه أعرب عن رغبته في أن يُخصَّص الجزء الأكبر من جدول الأعمال المتبقي لإجراء مناقشة جوهرية.

100- وأيد وفد **جمهورية كوريا** التوصيتين 65 و66.

101- وأيّد وفد **إندونيسيا** التوصية 65 واقترح إدخال تعديل على نظام الهيئات الرئاسية، بحيث تؤخذ الأعياد الدينية في الاعتبار عند اختيار مواعيد عقد الاجتماعات النظامية.

102- وأوضح وفد **فنلندا** أنه يتفهم وجهة نظر إندونيسيا، ولكنه اعتبر أن هذا التعديل يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

103- وأعرب وفد **سانت فنسنت وغرينادين** عن تأييده لموقف فنلندا. ثم طلب من الأمانة أن توضح التوصية 66، لأنه يرى أن الأنظمة الداخلية للهيئتين الرئاسيتين واضحة بشأن تشكيلة المكاتب ودورها.

104- واتفق وفد **أرمينيا** مع وفد فنلندا.

105- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن هذه المواعيد تُحدَّد قبل وقت طويل، وأن الأمانة تحاول بالفعل ألا تجعلها تتزامن مع العطلات الرسمية الهامة. فعلى سبيل المثال، حُدد موعد عقد اللجنة الدولية الحكومية في شباط/فبراير 2020 لتفادي تداخله مع احتفالات السنة الجديدة لبعض البلدان الآسيوية. واقترحت تدوين هذه الشواغل في محضر الدورة المفصّل. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد سانت فنسنت وغرينادين، اقترحت أن تواصل الأطراف مناقشة هذه المسألة قبل اتخاذ قرار بشأن تنفيذ التوصية 66 إذا رغبت في ذلك.

106- واقترح وفد **سانت فنسنت وغرينادين** تعديل مشروع القرار من أجل تنفيذ التوصية 65 فقط، وشرْح ما يترتب عليه من آثار.

107- وأيد وفدا **السلفادور وكوبا** التعديل المقترح.

108- وأوضح وفد **ألمانيا** أنه يتفهم الرغبة في اتساق الأنظمة الداخلية لمختلف الاتفاقيات، وإلا لما رأى ضرورة لتغيير الموعد النهائي لتقديم طلبات الترشيح إلى اللجنة الدولية الحكومية.

109- وأيد وفد **الأرجنتين** مداخلة ألمانيا. وطلب توضيح ما يترتب على عدم تقديم مجموعة انتخابية ما ترشيحها خلال فترة السبعة أيام.

110- وأيد وفدا **فنزويلا وشيلي** تساؤلات الأرجنتين.

111- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أن عدم اكتمال قائمة الترشيحات في الموعد النهائي الأول، أي قبل افتتاح المؤتمر بأربعة أسابيع، أمر لم يحدث قط في تاريخ الاتفاقية.

112- وأوضح **المستشار القانوني** أن الصيغة الحالية للمادة 17-3 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف هي صيغة موحدة.

113- وأعلن **الرئيس** اعتماد القرار 7.CP 10 بصيغته المعدلة.

اعتُمد القرار 7.CP 10 *بصيغته المعدلة.*

البند 11 – التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام: تقديم التقارير الجديدة وتنفيذ برنامج بناء القدرات في مجال رصد السياسات المستندة إلى النهج التشاركي (الوثيقة DCE/19/7.CP/11)

114- شكر **الرئيس** المشاركين في جلسة الحوار الثانية من حوارات الإبداع|2030 التي جرت للتو تحت عنوان "إعادة النظر في وضع الفنان: هل من خطة سياسية جديدة؟"

115- وقدمت **أمينة الاتفاقية** الوثيقة 11 التي تعطي لمحة عامة عن التقارير الدورية التسعة والأربعين المقدمة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، فضلاً عن خلاصة للنتائج التي تحققت بفعل تنفيذ برنامج بناء القدرات في مجال رصد السياسات العامة، وتقييمها. وتتضمن الوثيقة أيضاً تحليلاً لأثر عملية إعداد التقارير الدورية، والنتائج الناجمة عن نشر التقرير العالمي لعام 2018 واستخدامه. وذكّرت بأن الأمانة استهلت مبادرة لتقديم المساعدة التقنية ترمي إلى ضمان إعداد تقارير ذات جودة عالية. وشارك منذ عام 2015 أكثر من 900 جهة فاعلة تشمل 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني في 21 بعثة من هذا القبيل. وشكرت السويد على الدعم الذي قدمته والذي سيتيح مساعدة 16 بلداً خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأشارت إلى أن التقارير الدورية قد أدت إلى استحداث أدوات جديدة للتبادل، مثل التقارير العالمية وبرنامج رصد السياسات، مما يجعل عملية الرصد أكثر من مجرد واجب نظامي.
وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أن العديد من عمليات التقييم الخارجية المستقلة، ومنها التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في آذار/مارس 2019، اعترفت بجودة النسخة الثانية من التقرير العالمي وأهمية التقرير وفعاليته. ثم أوضحت أن إطار الرصد الجديد يسلط الضوء أكثر على الروابط القائمة بين الاتفاقية وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، إذ يسهم تنفيذ الاتفاقية في تحقيق ما لا يقل عن ستة أهداف للتنمية المستدامة. وذكّرت أيضاً بأن نشر التقرير العالمي لعام 2018 مثّل أولوية أخرى حيث نُظّم أكثر من 24 فعالية عامة في هذا الصدد لجعل التقرير وثيقة مرجعية يستند إليها متخذو القرارات في المستقبل. ثم أعلنت عن نشر رسالة مصورة لوزيرة الثقافة في بيرو السيدة عُلا أوملكويست باشاس بمناسبة إصدار التقرير مؤخراً في ليما، ببيرو، في أيار/مايو 2019.
وتم عرض الرسالة المصورة، ثم تطرقت أمينة الاتفاقية إلى مسألة تحسين نظام إدارة المعارف الذي أتاح على وجه التحديد إنشاء برنامج لرصد السياسات. ويبيّن هذا البرنامج الذي استُهل في

نهاية عام 2017، مختلف طرق تنفيذ الاتفاقية، ويعرض أكثر من 2000 سياسة عامة أبلغ عنها أكثر من 100 طرف.

وأخيراً، اقترحت اتخاذ إجراءات ذات أولوية في المستقبل. أولاً، ترغب الأمانة في تنظيم أنشطة لبناء القدرات في مجال إعداد التقارير الدورية ورصد السياسات، ولا سيّما في البلدان النامية، من أجل رفع معدل تقديم هذه التقارير وتحسين جودتها وفائدتها. وقد تساعد المساهمات الطوعية في تكثيف هذه الأنشطة التي تشمل تنظيم دورات تدريبية إقليمية وحلقات عمل للتعلم من الأقران، في مجال رصد السياسات المستندة إلى نهج تشاركي، مثل تلك التي ستعقد في إندونيسيا وجنوب أفريقيا قريباً. وثانياً، تود الأمانة أن توسع نطاق نشر التقرير العالمي لعام 2018 وترويجه من خلال دعوة الأطراف إلى مواصلة توزيعه وترجمته، وكذلك من خلال تنظيم فعاليات لإصدار التقرير وفتح مناقشات عامة بشأنه، بالاسترشاد بحوارات الإبداع|2030. وأخيراً، تسعى الأمانة إلى إثراء نظام إدارة المعارف. ولذلك، شجعت أمينة الاتفاقية الأطراف الثمانية عشر التي كان ينبغي لها تقديم تقاريرها في الفترة 2017-2018، والأطراف المائة والأربعة عشر التي كان من المطلوب أن تقدم تقاريرها الدورية بين عامي 2019 و2020، على تقديم هذه التقارير. وذكّرت بأن جميع التقارير التي وردت قبل نيسان/أبريل 2020 ستُستخدم في إعداد التقرير العالمي الثالث.

116- وشكر **الرئيس** أمينة الاتفاقية على مداخلتها، كما شكر السويد على دعمها لبرنامج بناء القدرات. ثم دعا الأطراف إلى الإدلاء بآرائها بشأن الوثيقة 11، من أجل تبادل خبراتها ومناقشة الممارسات المبتكرة التي تم تسليط الضوء عليها في تقاريرها الدورية.

117- وشكرت جميع الأطراف التي تحدثت الأمانةَ على جودة عملها ومداخلتها.

118- وشكر وفد **السويد** المتحدثين على مناقشاتهم الهامة والمتعلقة بالحرية الفنية ووضع الفنان. وأشار إلى أن تبادل المعلومات والتعلم المتبادل بين الأطراف أمران حاسمان، ولذلك شجع الأمانة على نحو خاص على مواصلة العمل الذي تضطلع به فيما يتعلق بنظام إدارة المعارف وبرنامج رصد السياسات. وأعرب عن سروره لمعرفة أن الدعم الذي قدمه بلده يحظى بتقدير المستفيدين، وأنه أسهم فعلياً في وضع المبادرات والسياسات العامة، وفي تعزيز الحوار مع المجتمع المدني، وأنه أثبت جدواه في إعداد التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام.

119- وشكر وفد **إندونيسيا** السويد ووكالتها للتعاون الدولي من أجل التنمية، والأمانة، وجميع الخبراء الذين دعموا بلده في إعداد تقريره الدوري. وأشار إلى مشروع التعلم من الأقران الذي يُعتزم تنظيمه في جاكارتا في صيف عام 2019، وقال إنه يتطلع إلى تبادل الممارسات الجيدة مع بلدان المنطقة في مجال إعداد التقارير الدورية، ويشمل ذلك ماليزيا والفلبين وتيمور – ليشتي. وذكّر بالجهود المبذولة لترجمة التقرير الدوري الأحدث لبلده والتقرير العالمي لعام 2018 ونشرهما. واختتم كلمته موضحاً أنه قد استُرشد بالتقرير العالمي في وضع وتعديل السياسات الثقافية الوطنية في بلده. وأشار على سبيل المثال، إلى أنه بفعل تنفيذ النهج التشاركي، وُضع مؤخراً مؤشر وطني للتنمية الثقافية وأنشئ صندوق وطني للهبات الثقافية بمبلغ قدره 350 مليون دولار أمريكي. وأخيراً، حث على إقامة التعاون مع الباحثين.

120- وأثنى وفد **أرمينيا** على السويد والأمانة للدعم الذي قدمتاه في إعداد التقارير الدورية لبعض البلدان، ودعا إلى توسيع نطاق هذه المبادرات. ورحب بإطار الرصد الجديد للاتفاقية الذي يتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك باتساق إطار التقارير الدورية مع الاتفاقية.

121- وأعلن وفد **فلسطين** أنه قدم تقريره الدوري الأول في الوقت المحدد، وذلك بفعل التعاون بين وزارة الثقافة ومكتب اليونسكو في رام الله، وكذلك الدعم المقدم من النرويج والسويد.

122- وأوضح وفد **جمهورية كوريا** أنه يرى عملية تقديم التقارير الدورية مفيدة جداً لأنها أتاحت لبلده تعديل سياساته المتعلقة بالتنوع الثقافي. وأشار إلى أنه ترجم التقرير العالمي لعام 2018 ونظم فعالية لإصداره، وتعهد بمواصلة ترويجه.

123- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الأطراف التي تناولت الكلمة وهنأت الأطراف التي قدمت تقاريرها الدورية. وذكّرت بأن إعداد التقارير الدورية لا يرمي إلى إجراء مقارنة بين البلدان ولا إلى إملاء الأمانة محتواها على البلدان، إنما ينبغي لهذه التقارير أن تسهم في إعداد التقارير العالمية لإشهار الممارسات التي يُسترشد بها، وتحديد الاتجاهات، وإبراز العمل الجاري في مجال السياسات الثقافية المعتمدة في جميع أنحاء العالم.

124- وأعربت رئيسة **التحالف الشيلي للتنوع الثقافي** السيدة ماني نيت عن شكرها للأمانة التي أتاحت لها فرصة التحدث باللغة الإسبانية. ورحبت بالإطار الجديد لرصد الاتفاقية، ويشمل ذلك وسائل التحقق المتعلقة بالبنود الثقافية المضمنة في الاتفاقات التجارية. وأقرت بأن جمع البيانات في قطاع الثقافة يطرح صعوبات، وقالت إن تحسينه يتطلب توطيد التعاون مع الباحثين والمجتمع المدني وفيما بين البلدان.

125- وأعرب وفد **فلسطين**، بعد دراسة مشروع القرار، عن رغبته في توجيه الشكر أيضاً للأطراف التي قدمت مساهمات طوعية.

126- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 7.CP 11 بصيغته المعدلة.

اعتمد القرار 7.CP 11 بصيغته المعدلة.

127- وأشار وفد **أرمينيا** إلى أن التقرير الدوري لأذربيجان يتضمن، بحسب رأيه، عبارات مسيّسة غير مقبولة ضد أرمينيا، وإلى أنه يريد تدوين هذه الملاحظة في محضر الجلسة.

128- وذكر وفد **أذربيجان** أن تقريره الدوري لا يتضمن أي شأن سياسي وهو يعبّر عن الصعوبات التي يواجهها بلده في تنفيذ الاتفاقية. ويمثل احتلال الأراضي في أذربيجان أحد هذه الصعوبات، إذ يعوق تنفيذ المادة 2 من الاتفاقية.

البند 12 – مشروع تنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بالمادة 9 "تشاطر المعلومات والشفافية"
(الوثيقة DCE/19/7.CP/12)

129- ذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن اللجنة الدولية الحكومية كُلفت بتنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بالمادة 9، من أجل تبسيط هيكل التقارير الدورية، ومواءمته مع إطار رصد الاتفاقية، وتحسين البنى التحتية التقنية، وإيجاد سبل جديدة لتيسير جمع البيانات وتحليلها. وتُعرض التعديلات التي اعتمدتها اللجنة الدولية الحكومية في دورتها الثانية عشرة، في ملحق الوثيقة 12. وأشير في إطار هذه التعديلات إلى ضرورة عدم تسييس التقارير الدورية، فضلاً عن إلغاء إلزام التقيد بعدد محدود من الكلمات، والحث على استخدام الاستمارة الإلكترونية لإحالة التقارير، ومواءمة وتيرة إصدار التقارير العالمية مع دورة التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام، ووضع التقارير الدورية التي ترد قبل كل دورة من دورات اللجنة الدولية الحكومية في متناول الجمهور على الموقع الشبكي للاتفاقية. وسُلطت الضوء على التغييرات الرئيسية الأخرى التي طرأت على إطار التقارير الدورية، والتي ترمي إلى جعل التقارير أكثر عملية وفائدة. فلقد تم أولاً، مواءمة إطار التقارير الدورية المقترح مع إطار رصد الاتفاقية وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، للتمكن من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية تقييماً أفضل وتسهيل إمكانية تشاطر المعلومات بين التقارير العالمية وبرنامج رصد السياسات. وثانياً، بُذلت جهود لتبسيط هيكل التقارير الدورية، بوسائل منها توحيد جميع الأقسام الفرعية للجزء المعنون "السياسات والتدابير". فضلاً عن ذلك، أُدرجت أسئلة شاملة عن الصندوق الدولي واستراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب. واستعيض عن الفرع المعنون "البيانات والمعلومات والإحصاءات الإضافية" بمجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي تتضمن وسائل التحقق من إطار رصد الاتفاقية، وذلك لتيسير جمع البيانات وتحليلها. وأخيراً، ستوضع استمارة إضافية في متناول منظمات المجتمع المدني ترمي إلى تعزيز استشارة المجتمع المدني عند إعداد التقارير. وبعد الموافقة على هذه المبادئ التوجيهية المنقحة، ستكون الاستمارة الجديدة متاحة عبر الإنترنت اعتباراً من خريف عام 2019 مع وضع أدلة إرشادية لاستخدامها.

130- وأثنى وفد **النمسا** على الأمانة لعملها المتميز وقال إنه يؤيد المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقحة. وأعرب عن سروره بوجه خاص للمكانة الممنوحة فيها للحرية الفنية والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني.

131- وأيد وفد **السويد** أيضاً المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقحة، التي رأى أنها ستسمح بالقيام برصد أكثر فعالية واتساقاً.

132- وشكر وفد **الصين** الأمانة واللجنة على عملهما. وأوضح أنه لم يستخدم الاستمارة الإلكترونية في أول تقريرين دوريين له بسبب ضيق الوقت. وقال إنه سيستخدمها في التقرير القادم.

133- وهنأ وفد **إندونيسيا** اللجنة الدولية الحكومية والأمانة على المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقحة، وأعرب عن تأييده لاعتمادها.

134- وطلب وفد **سانت فنسنت وغرينادين**، في أثناء استعراض مشروع القرار، أن يضاف إلى الفقرة 3 عنوانُ المادة 9 "تشاطر المعلومات والشفافية"، وإشارةٌ إلى أن إطار التقارير الدورية لفترات الأربعة أعوام ملحقٌ بالقرار.

135- وأعلن الرئيس اعتماد القرار 7.CP 12 بصيغته المعدلة.

اعتمد القرار 7.CP 12 بصيغته المعدلة.

البند 13 – خريطة طريق لتطبيق المبادئ التوجيهية التنفيذية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية

(الوثيقة DCE/19/7.CP/13)

136- شكر **الرئيس** المشاركين في جلسة الحوار الثالثة من حوارات الإبداع | 2030 التي أجريت للتو تحت عنوان "إعادة التوازن إلى المبادلات التجارية: الثقافة والمعاملة التفضيلية".

137- وذكّر **الرئيس** بأن تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية يستدعي اتباع نهج شامل يشمل الثقافة والاتصال والإعلام على وجه التحديد. ثم أعطى الكلمة لمساعدَي المديرة العامة المسؤولَين على التوالي عن قطاع الثقافة وقطاع الاتصال والمعلومات، وهما – السيد إرنستو أوتوني والسيد معزّ شقشوق –، لكي يشرحا كيفية التعاون بين هذين القطاعين على تنفيذ برامجهما المعنية بأثر التكنولوجيا الرقمية.

138- وقال **مساعد المديرة العامة للثقافة** السيد إرنستو أوتوني إنه سعيد جداً باستضافة زميله من قطاع الاتصال والمعلومات لبحث هذا المجال المتعلق بتنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي. والتكنولوجيا الرقمية هي مسألة تتطلب بالفعل اتباع نهج شامل، على نحو ما تظهره خريطة الطريق هذه، سواء كان ذلك في مجال تنوع المحتوى أو الانتفاع بالمعلومات أو الإبداع الرقمي أو الحقوق الأساسية أو حماية البيانات.

139- وقال **مساعد المديرة العامة للاتصال والمعلومات** السيد معزّ شقشوق إن التعاون بين قطاع الثقافة وقطاع الاتصال والمعلومات أمر حاسم بالفعل. فلا يمكن، على سبيل المثال، السعي إلى تحقيق حرية التعبير بلا مراعاة الحرية الفنية. وذكّر بأن هذا النوع من التعاون حقق نجاحاً في إطار اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي نُظم مع الاتحاد الأفريقي، وقد يتجدد في العام المقبل في هولندا. وأوضح أن التكنولوجيا الرقمية مسألة مشتركة بين القطاعات، ليس أقلها بسبب التطبيقات المتعددة التي يمكن أن تنطوي عليها التقنيات الجديدة مثل وسلسة السجلات المغلقة أو الذكاء الاصطناعي. ثم أعرب عن رغبته في مشاركة قطاعي الثقافة والاتصال والمعلومات في مجال التراث الوثائقي، سواء أكان السمعي البصري أم السينمائي أم الموسيقي. وأشار إلى رقمنة ممتلكات التراث الثقافي المدرجة في قائمة التراث العالمي، وإعادة رسمها بأسلوب ثلاثي الأبعاد، فضلاً عن خطة "إحياء روح الموصل". واختتم كلمته بالتطرق إلى مسألة اللغات وصعوبة الحفاظ على تنوعها في العصر الرقمي.

140- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن الأطراف شرعت في الحوار بشأن الأولويات المشتركة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، والتفكير فيها وتحديدها. وأسفر ذلك عن اعتماد مبادئ توجيهية تنفيذية بشأن تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية، في حزيران/يونيو 2017 (القرار 6.CP 11). وشددت اللجنة الدولية الحكومية في دورتها الحادية عشرة على أن الأطراف تحتاج إلى إيضاحات بشأن ما يتوجب القيام به لتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، ومن ثَم، طلبت من الأمانة وضع خريطة طريق مفتوحة لهذا الغرض، تتخللها أمثلة على الممارسات الجيدة.

وتقترح خريطة الطريق التي عُرضت على اللجنة الدولية الحكومية في دورتها الثانية عشرة 20 نشاطاً مرجعياً يمكن للأطراف تنفيذها في السنوات المقبلة، مع مراعاة احتياجات كل طرف، وسياقه، ومستوى موارده الخاصة، ومع الأخذ بالاعتبار بأن الأطراف غير متساوية في الفرص والتحديات، وبأنها لن تختار بالضرورة إعطاء الأولوية للقطاعات الثقافية نفسها. وبناءً على ذلك، يُقترح أن يقوم كل طرف بتحليل وضعه الحالي واحتياجاته وموارده المتاحة، للتمكن من اختيار نقطة انطلاقه في خريطة الطريق، والقطاع (القطاعات) التي سيركز عليها. بيد أن النتائج المتوخاة لخرائط الطريق هذه سيتقاسمها الجميع، سواء كان ذلك في اكتساب المهارات الرقمية، أو دعم الإبداع الرقمي، أو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البيئة الرقمية، أو ضمان حصول المرأة على الفرص نفسها للانتفاع بالصناعات الإبداعية الرقمية والمشاركة فيها. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وضع سياسات وأطر تشريعية تضمن تنوع النظام البيئي الرقمي، وإمكان الاطلاع على المحتوى الثقافي المحلي، ومنح أجر عادل للمبدعين، وتعزيز الشفافية في استخدام الخوارزميات. وترد أمثلة على الممارسات الجيدة في الملحق الثاني من وثيقة العمل 13. وأوضحت أمينة الاتفاقية أن هذه الممارسات مستمدة من نسختي التقرير العالمي، وبرنامج رصد السياسات، والتقارير الدورية لفترة الأربعة أعوام التي قُدمت بعد عام 2017، والردود على الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن تنفيذ توصية عام 1980 المتعلقة بوضع الفنان. ودعت الأمانة الأطراف إلى عرض تجاربها في هذا المجال من أجل إثراء قاعدة بيانات الأمانة للممارسات الجيدة، وتعزيز الطريق المفتوحة والتعلم لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية.

141- وأعربت جميع الأطراف التي تناولت الكلمة عن تأييدها لخريطة الطريق المفتوحة والتعلم لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية.

142- وأعلن وفد **نيجيريا** عن أولى الإجراءات التي اتخذها لإعداد خريطة طريقه الوطنية بما يتماشى مع خريطة الطريق المفتوحة، وذلك بفضل اعتماد نهج تشاركي مع المجتمع المدني. وشدد على أهمية مشاركة عدة قطاعات في هذه العملية، وعلى أن يتعاون في إطارها المسؤولون الحكوميون المعنيون بقطاعات الثقافة والتربية والاتصال والإعلام. ثم أعلن عن قيام معهد الثقافة الأفريقية والتفاهم الدولي، وهو مركز من الفئة 2 يعمل تحت رعاية اليونسكو، بافتتاح المعهد الافتراضي للثقافة في البيئة الرقمية، وذلك من أجل تعزيز المهارات الرقمية للجهات الفاعلة في قطاع الثقافة.

143- ورحب وفد **كندا** بالطابع المفتوح لخريطة الطريق، الذي يسهل اتباع نهج يتكيف مع احتياجات كل طرف. وأعلن تركيز خريطة الطريق الكندية على مجالين رئيسيين هما: النهوض بإبراز المحتوى الثقافي المحلي والمتنوع في الفضاء الرقمي، ومواصلة ترويج نهج دولي يرمي إلى التركيز أولاً على أهداف الاتفاقية.

ورحب ممثل حكومة **كيبيك** ضمن الوفد الدائم لكندا، باعتماد خريطة الطريق هذه، التي ترسخ إدراج التكنولوجيا الرقمية في جدول أعمال الاتفاقية بطريقة مستدامة. وحددت حكومة كيبيك ثلاث أولويات هي: النهوض بتنوع المحتوى وإشعاع الثقافة في البيئة الرقمية؛ وترويج الطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية في المحافل الدولية وتعزيز المهارات والمعارف الرقمية في الأوساط الثقافية ولدى عامة الناس.

144- وأوضح وفد **إندونيسيا** أنه أنشأ فريق عمل يضم مؤسسات عامة ومنظمات للمجتمع المدني ومنظمات من القطاع الخاص، من أجل الارتقاء بمستوى تحديد احتياجات الثقافة في البيئة الرقمية، والفرص التي تتيحها، والتحديات التي تواجهها. وذكّر بعقد المنتدى العالمي الثالث للثقافة في جاكارتا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، الذي سيتم خلاله مناقشة المسائل الرقمية.

145- ورحب وفد **فرنسا** ترحيباً شديداً بخريطة الطريق هذه وبطابعها المفتوح الذي يتيح للجميع اعتمادها. وكرر أن إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيا الرقمية تمثل أولوية له. وأعلن اعتزامه التعاون مع وفد كندا في المسائل المتعلقة بإبراز المحتوى الرقمي.

146- وطلب وفد **كوبا** من الأمانة أن توضح المعلومات الواردة في الملحق الأول، والمتعلقة بالأنشطة المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان.

147- وأعرب وفد **النمسا** عن تأييده لخريطة الطريق. وذكّر بالتدابير التي اتخذتها النمسا لتفعيل الاتفاقية في البيئة الرقمية، مثل عقد حلقة عمل للخبراء في حزيران/يونيو 2019 لتحديد الاحتياجات الرقمية والصعوبات التي تواجهها الصناعات الإبداعية والثقافية. وأعلن أنه يعطي الأولوية أيضاً للحفاظ على حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، ويشمل ذلك العمل على منع التحرش عبر المنصات الرقمية.

148- ورحب وفد **البرازيل** بالطابع المفتوح لخريطة الطريق وتجميع الممارسات الجيدة، وهو ما يعطي لمحة عامة وواضحة عن التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية. وأوضح أنه نفذ مؤخراً أنشطة أخرى لم يحلها إلى الأمانة بعد، مثل إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك أو رقمنة مجموعات المكتبة الوطنية.

149- ورحب وفد **السويد** بتبادل الممارسات الجيدة الذي تجيزه خريطة الطريق التي رأى أنها مفيدة وطموحة. وشدد على أهمية مراعاة الموارد المتاحة عند إعداد خرائط الطريق الوطنية. ورحب بالتنسيق بين قطاعي الثقافة والاتصال والمعلومات في اليونسكو.

150- وذكّر وفد **ألمانيا** بأن عملية التكيف هذه مع التكنولوجيا الرقمية كانت موجودة بالفعل في عام 2005، من خلال مفهوم الحياد التكنولوجي. وأعرب عن أمله في مواصلة المناقشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية.

151- وأوضح وفد **لاتفيا** أن خريطة الطريق من شأنها أن تسهم في دعم بلده في تطوير سياساته الثقافية التي تركز على الناس. وشدد على ضرورة توسيع نطاق التعاون فيما بين القطاعات، وذكر أن وزارات الثقافة، والاقتصاد، والتربية، والتنمية الإقليمية في بلده تعمل فعلاً جنباً إل جنب.

152- وشكرت **أمينة الاتفاقية** جميع الذين ساهموا في خريطة الطريق. ورداً على السؤال الذي طرحه وفد كوبا، أشارت إلى أن خريطة الطريق لا يُفترض منها إملاء التدابير التي يتعين اتخاذها، بل مجرد مشاطرة المبادرات الجيدة.

153- ورحبت ممثلة **الائتلاف الفرنسي للتنوع الثقافي** السيدة لور جيكويل بالإجراءات الملموسة المقترحة على الأطراف في خريطة الطريق. وتحدثت عن الأهداف التي ترى أنها ذات أولوية، وهي: إمكانية الانتفاع بالمحتوى الرقمي المحلي، ومنح المبدعين أجراً عادلاً، وتعزيز الشفافية في استخدام الخوارزميات. وأشارت إلى اقتراح تقدمت به حلقة العمل الأولى لمنتدى المجتمع المدني، يدعو الأطراف إلى التفاوض بشأن إعفاء الثقافة إعفاءً كاملاً في المفاوضات التي قد تجريها منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة الإلكترونية. واقترحت تنظيم مناقشة في إطار حوارات الإبداع | 2030 تتطرق إلى هذا الموضوع في الدورة المقبلة للجنة الدولية الحكومية.

154- وتساءل وفد **كوت ديفوار** عما إذا كان من الممكن استفادة البلدان النامية من مبدأ المعاملة التفضيلية، إذ إن تنفيذ خريطة الطريق يكبد هذه البلدان تكاليف باهظة. وأعرب، في أثناء استعراض مشروع القرار، عن رغبته في تعديل مشروع القرار والاستعاضة عن عبارة "الأطراف المحتاجة إلى مساعدة تقنية" بعبارة "الأطراف التي تحتاج إلى مساعدة تقنية" وعبارة "من أجل التنفيذ" بكلمة "لتنفيذ".

155- وأعلن الرئيس اعتماد القرار 7.CP 13 بصيغته المعدلة.

واعتُمد القرار 7.CP 13 بصيغته المعدلة.

البند 14 – الأنشطة المقبلة للجنة (الوثيقة DCE/19/7. CP/14)

156- أوضحت **أمينة الاتفاقية** أن هذه الوثيقة تتضمن اقتراحات بشأن الأنشطة ذات الأولوية التي ستضطلع بها اللجنة الدولية الحكومية في الفترة 2020-2021 والتي يمكن أن تسهم في تحقيق استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل. ووُضعت هذه الاقتراحات وفقاً للأهداف الأربعة للاتفاقية. ويمكن لمؤتمر الأطراف، سعياً إلى تحقيق الهدف الأول المتمثل في دعم نظم الإدارة المستدامة للثقافة، أن يدعو اللجنة الدولية الحكومية إلى مواصلة تنظيم أنشطة لبناء القدرات، ولا سيّما للبلدان النامية، من أجل تصميم أطر تنظيمية، وتطبيقها لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية في جميع مراحل سلسلة قيمة المنتجات الثقافية. ويمكن للجنة الدولية الحكومية أيضاً أن ترسم سياسة عامة لوسائل الإعلام في القطاع العام، تقترح فيها حوافز للاستثمار في إنتاج محتوى متنوع وجيد وتوزيعه. ويمكن للجنة الدولية الحكومية، سعياً إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ

الاتفاقية، أن تتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرتها على التعاون مع الجهات الفاعلة العامة والمشاركة في وضع السياسات.

ويمكن لمؤتمر الأطراف، سعياً إلى تحقيق الهدف الثاني المتمثل في تيسير تبادل متوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة حراك الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، أن يطلب من اللجنة الدولية الحكومية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية لمساعدتها في وضع سياسات تجارية فعالة تعبّر عن المبادئ التوجيهية للاتفاقية، ولا سيّما في البيئة الرقمية. ويمكن للجنة الدولية الحكومية أيضاً أن تشجع على إجراء البحوث المتعلقة بتدابير المعاملة التفضيلية، والدعوة إليها، وتنظيم دورات تدريبية بشأنها.

ويمكن لمؤتمر الأطراف، من أجل تحقيق الهدف الثالث المتمثل في إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة، أن يطلب من اللجنة الدولية الحكومية أن تدعو إلى زيادة المساهمات المتعلقة بالثقافة والإبداع والمقدمة في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى الصندوق الدولي. ويمكن للجنة الدولية الحكومية أيضاً أن تطلب إجراء دراسات بشأن أثر هذه المساهمات في المشاريع التي يدعمها الصندوق الدولي من أجل توضيح كيفية إسهام هذه الاستثمارات في الصناعات الإبداعية والثقافية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ويمكنها أيضاً أن تجري استعراضاً لاستراتيجيات تمويل الوكالات الإنمائية التي تدعم الصناعات الإبداعية والثقافية، بغية تحديد أفضل الممارسات والثغرات.

ويمكن للجنة الدولية الحكومية، من أجل تحقيق الهدف الرابع المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أن تواصل جمع المعلومات عن التدابير والسياسات الثقافية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والحرية الفنية، ويشمل ذلك تحسين وضع الفنان. ويمكنها أيضاً أن تجمع بيانات مصنفة بحسب الجنس بشأن وصول المرأة إلى المناصب العليا في الصناعات الثقافية والإبداعية. ويمكن للجنة الدولية الحكومية أيضاً أن تطلب تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان التي تعرب عن حاجتها إلى تعديل تشريعاتها من أجل تحسين اعترافها بوضع الفنان وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حريته في التعبير الفني.

واختتمت أمينة الاتفاقية كلمتها بتأكيد ضرورة مراعاة القدرات المالية والبشرية للأمانة عند تحديد الأنشطة المقبلة للجنة الدولية الحكومية، لكي يتم تنفيذها على أكمل وجه ممكن.

157- وشجع **الرئيس** الأطراف على تحديد الأولويات المقبلة بعناية وعلى العمل معاً من أجل ضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات.

158- وأعربت جميع الأطراف التي تناولت الكلمة عن شكرها للأمانة على إعداد هذه الوثيقة المتعلقة بالأنشطة المقبلة للجنة.

159- وشجع وفد **النرويج** على جملة أمور، ومنها مواصلة أنشطة بناء القدرات، استناداً إلى توصيات التقرير العالمي لعام 2018.

160- وأعلن وفد **النمسا** عن الإجراءات الثلاثة التي يعدها ذات أولوية، وهي: تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ووضع تدابير لضمان التنوع الثقافي في البيئة الرقمية، واتخاذ تدابير لدعم الصندوق الدولي.

161- وأعرب وفد **الجمهورية العربية السورية** عن رغبته في إضافة مسألتين هما: أوجه التآزر بين مختلف الاتفاقيات الثقافية لليونسكو؛ ووضع الثقافة في حالات الطوارئ، مثل الحروب وفرض الحظر.

162- ورحب وفد **كندا** بتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وأيد اقتراح منظمات المجتمع المدني بإجراء مناقشة في إطار حوارات الإبداع|2030 بشأن الثقافة في الاتفاقات التجارية، ولا سيّما تلك التي تشمل البيئة الرقمية.

وأعرب ممثل حكومة **كيبيك** ضمن الوفد الدائم لكندا، عن ارتياحه لتركيز أنشطة اللجنة المقبلة على بناء قدرات الأطراف على تعزيز التنوع الثقافي. وأعرب عن أمله في أن تكون خرائط الطريق الوطنية بشأن التنوع الثقافي في البيئة الرقمية في عداد الأدوات اللازمة لتقييم أثر الاتفاقية.

163- وقالت ممثلة **منظمة قاعدة الاتصال** السيدة أنانيا بهاتاشاريا إن المجتمع المدني يرحب باقتراح استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام موارد الصندوق الدولي. واقترحت أيضاً أن يؤخذ بموضوع تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات النظامية، بوسائل منها دعم حراك الفنانين والتنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدني. وأملت في أن يشار صراحةً في مشروع القرار إلى التقارير الدورية لمنظمات المجتمع المدني والاستنتاجات الصادرة عن منتدى المجتمع المدني، بوصفها مصادر للمعلومات. وأخيراً، طلبت من اللجنة النظر في التوصيات الصادرة عن منتدبي منظمات المجتمع المدني.

164- وسألت ممثلة شبكة **مرصد تمويل الثقافة** السيدة وفاء بلقاسم عما إذا كان من الممكن استكمال الأدوات المذكورة في الفقرة 4 في الصفحة 2 من وثيقة العمل 14، مثل مرفق الخبراء، بأدوات أخرى.

165- واقترح وفد **كندا**، خلال استعراض مشروع القرار، تعديلاً يرمي إلى إضافة كلمة "وحماية" بعد كلمة "الترويج" في الفقرة 3.

166- وأعرب وفد **الجمهورية العربية السورية** عن رغبته في إضافة العبارة التالية: "*بما يتماشى مع الوثائق التقنينية لليونسكو في مجال الثقافة في حالات الطوارئ، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها*" إلى الفقرة نفسها.

167- وأوضح وفد **النمسا** أنه لا يعارض التعديل المقترح من حيث الجوهر، ولكن صياغته غامضة ومعقدة للغاية. واقترح الاستعاضة عنه بعبارة "*ولا سيّما في حالات الطوارئ*".

168- وأشار وفد **كوت ديفوار** إلى أن التعديل المقترح، وإن عدله وفد النمسا، لا يزال يشوه معنى الفقرة إلى حد ما.

169- وذكر وفد **ألمانيا** أن المادة 8 من الاتفاقية تشير بالفعل إلى حالات الطوارئ، تحت عبارة *"أوضاع خاصة تكون فيها أشكال التعبير الثقافي [...]معرضة لخطر الاندثار أو لتهديد خطير أو تتطلب بصورة ما صوناً عاجلاً"* ، ويرى من ثَم، أنه لا ضرورة لتعديل القرار.

170- وأيد وفد **كوبا** التعديل الذي اقترحته الجمهورية العربية السورية.

171- واقترحت **أمينة الاتفاقية** الاستعاضة عن التعديل بإضافة عبارة *"وإذ يأخذ في الاعتبار العناصر المشار إليها في الفقرة 3"* في الفقرة 1.

172- ووافق وفد **الجمهورية العربية السورية** على اقتراح الأمانة.

173- واقترح وفد **سانت فنسنت وغرينادين** إضافة عبارة *"عند الضرورة"* إلى الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 3 من مشروع القرار.

174- وسأل وفد **باراغواي** عن الجهة التي تقرر ما إذا كان التعديل ضرورياً، وذكر أنه يفضل النسخة الأصلية من هذه الفقرة.

175- وأجابت **أمينة الاتفاقية** بأن اللجنة نفسها هي من يقوم بذلك.

176- وأعرب **وفد سانت فنسنت وغرينادين** عن رغبته في إضافة فقرة جديدة تُذكَر فيها أنشطة بناء القدرات المتعلقة بتدابير المعاملة التفضيلية، والدعوة إليها وتنظيم دورات تدريبية بشأنها.

177- وأعلن **الرئيس** اعتماد القرار 7.CP 14 بصيغته المعدلة.

واعتمد القرار 7.CP 14 بصيغته المعدلة.

البند 15 – انتخاب أعضاء اللجنة (الوثيقة DCE/19/7. CP/15 والوثيقة DCE/19/7.CP/INF.3.REV)

178- نظراً إلى ترشيح بوركينا فاسو، اقترح **الرئيس** ترك مكانه لنائبة الرئيس من صربيا للسيدة تامارا راستوفاتش سياماشفيلي لتولي شؤون هذا البند.

179- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بقائمة المرشحين لعضوية اللجنة الدولية الحكومية على النحو التالي: الدنمارك والنمسا لشغل مقعدين في المجموعة الأولى؛ وأرمينيا وصربيا لشغل مقعدين في المجموعة الثانية؛ والبرازيل وإكوادور وسانت فنسنت وغرينادين لشغل ثلاثة مقاعد في المجموعة الثالثة؛ ومنغوليا لشغل مقعد في المجموعة الرابعة؛ وبوركينا فاسو وإثيوبيا والسنغال لشغل ثلاثة مقاعد في المجموعة الخامسة (أ)؛ وموريتانيا وقطر لشغل مقعد في المجموعة الخامسة (ب).

180- وذكّرت **نائبة الرئيس** بأن هناك 12 مقعداً يتعين شغلها. وطلبت من شخصين ينتميان إلى مجموعتين انتخابيتين مختلفتين التطوع لفرز الأصوات.

181- وتطوع ممثلان عن وفدي بلجيكا وكوت ديفوار لفرز الأصوات.

182- وأعلنت **أمينة الاتفاقية** بداية الاقتراع.

183- وأعلنت **نائبة الرئيس** نتائج الانتخابات التي شارك فيها 98 طرفاً من الأطراف. أما بخصوص المجموعة الخامسة (ب)، وهي المجموعة الوحيدة التي ضمت عدد مرشحين أعلى من المقاعد الشاغرة، فقد أعلنت أن موريتانيا حصلت على 37 صوتاً وقطر على 59 صوتاً. وأعلنت انتخاب قطر.

وأعلنت نائبة الرئيس، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 15 7.CP. وهنأت الدول الأطراف المنتخبة حديثاً في اللجنة الدولية الحكومية وشكرت الأعضاء المنتهية ولايتهم على التزامهم. واستأنف الرئيس مهامه عقب إعلان النتائج.

اعتُمد القرار 15 7.CP بصيغته المعدلة.

184- وقدم **المقرر**، السيد ديفيد مسكيث، ملخصاً للدورة والقرارات المتخذة.

185- وأعربت وفود **السنغال وقطر وسانت فنسنت وغرينادين** عن شكرها للدول الأطراف على انتخابها وجددت التزامها بالاتفاقية.

186- وهنأت وفود **مالي وتشيكيا والصين** الأطراف المنتخبة حديثاً في اللجنة، وشكرت الأمانة وجميع المشاركين في مؤتمر الأطراف على عملهم وتفانيهم.

187- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد جميع القرارات. وذكّر جميع المشاركين بضرورة الإجابة على الدراسة الاستقصائية لتقييم رضا المشاركين. وأخيراً، شكر جميع الأطراف والمراقبين الذين شاركوا في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف. وشكر الرئيس المقرر والمترجمين والمترجمين الفوريين والفنيين. وأشاد بالمديرة العامة وأثنى على العمل الممتاز للأمانة ولا سيّما أمينة الاتفاقية التي دعمته ودعمت جميع المشاركين في مؤتمر الأطراف لضمان إنجاح هذه الدورة.

188- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الرئيس، والأطراف ومنظمات المجتمع المدني والمشاركين في حوارات الإبداع | 2030، والمقرر والمترجمين الفوريين والفنيين. وشكرت، على وجه الخصوص، أعضاء الأمانة على عملهم الممتاز.

189- وأعلن **الرئيس** اختتام الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

اختتام الدورة

الملحق 2

حوارات الإبداع | 2030

تعزيز ريادة الأعمال في مجال الثقافة: استثمار الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في التدريب المهني
(6 حزيران/يونيو 2019، الساعة 11 صباحاً).

1- ذكّر رئيس الخدمات الإعلامية في اليونسكو وميسّر حوارات الإبداع | 2030 السيد **جورج باباجيانيس** بالحوارات الشيقة التي جرت العام الماضي بشأن الذكاء الاصطناعي والنساء العاملات في الصناعات الثقافية والإبداعية والحرية الفنية. وعرض موضوع اليوم المتمثل في ريادة الأعمال في مجال الثقافة مذكراً ببعض الأرقام: تستحدث الصناعات الثقافية والإبداعية 30 مليون فرصة عمل وتدرّ أكثر من ملياري دولار أمريكي على الصعيد العالمي. ولكن التفاوت ما زال حاداً بين الشمال والجنوب: فنصيب أفريقيا والشرق الأوسط من فرص العمل هذه يبلغ 7% فقط، وحصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تساوي 6%. ويمكن تفسير هذا التفاوت بوجه خاص ببعض العوائق التي تحول دون تنظيم المشاريع الثقافية، مثل صعوبة الحصول على التمويل والانتفاع بالتدريب المهني. ثم طرح المتحدث سلسلة من الأسئلة لتوجيه الحوار اللاحق. فكيف يمكن للتدريب المهني في الصناعات الثقافية والإبداعية أن يسهم في التنمية المستدامة؟ وما هو تأثير هذا التدريب في عمالة الشباب؟ وما هي المهارات والكفاءات اللازمة لمهن الصناعات الثقافية والإبداعية؟ وكيف يمكن لأدوات المساعدة التقنية، مثل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، أن تعوّض عن النقص في التدريب؟ ودعا السيد باباجيانيس المحاورين إلى الانضمام إليه، وقدمهم واحداً تلو الآخر. ثم سأل المديرة الثقافية ومنسقة المشروع في رابطة Diagn'Art (سان لوي، بالسنغال) ماغيت ديي كيف ساهمت الدورة التدريبية والتدريب الداخلي اللذين أكملتهما في عام 2016 في إطار برنامج "تنمية الموسيقى الأفريقية" في تطوير مسيرتها المهنية في القطاع الثقافي.

2- فأجابت **ماغيت ديي** بأن التمويل الذي حصلت عليه من برنامج الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لتتلقى تدريباً ولتكمل دورة تدريب داخلي مع مشروع "تأشيرة للموسيقى" (*Visa pour la musique*) في المغرب كان عاملاً إيجابياً بالغ الأهمية في مسيرتها المهنية. فقد أتاح لها ذلك أن تتعلم الكثير وأن تجد لنفسها موطئ قدم في هذا القطاع. وقالت إنها تابعت في البداية دروساً في الإدارة في معهد سان لوي العالي للإدارة في السنغال. ثم بدأت العمل في رابطة Diagn'Art في عام 2015 لإنشاء مركز ثقافي يشتمل على برامج متعددة التخصصات ويدعم المشاريع والفنانين المقيمين. ونظراً إلى أن المركز يقع في قرية صيادي أسماك محرومة من إمكانيات الانتفاع بالتعليم، تحاول الرابطة تدريب الشباب من خلال الثقافة، على الرغم من مواردها المحدودة، لتحقيق التنمية الاجتماعية والمحلية. وأوضحت المتحدثة أنها الدليل على أن التدريب المهني يمكن أن يكون حاسماً في الحصول على عمل. فالتدريب الذي تلقته والتدريب الداخلي الذي أكملته صقلا شخصيتها وسمحا لها بالعمل في القطاع الثقافي. وأثنت على الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لمساهمته الكبيرة في التدريب المهني،

لكنها أضافت أن الصناعات الثقافية والإبداعية تحتاج إلى مزيد من التدريب، ولا سيّما لتدريب منسقي المشاريع والإداريين والفنيين، وما إلى ذلك.

3- وسألها **جورج باباجيانيس** عما إذا قد لاحظت أي تغييرات بين حالتها في ذلك الوقت وحالة الشباب الذين يتلقون التدريب الآن.

4- فأجابت **ماغيت ديي** بأنها الوحيدة في مجموعتها التدريبية التي درست من قبل: فالآخرون قد تسربوا من المدرسة وكانوا عاطلين عن العمل. ومعظم الشباب الذين يتلقون التدريب حالياً في المركز لديهم المواصفات نفسها، فمستواهم التعليمي منخفض ومواردهم المالية شحيحة. وهم يواصلون العمل بعد إكمال التدريب بصفة متدربين داخليين في هيئات ثقافية مثل المعهد الفرنسي في سان لوي. وقالت إن زملاءها يتلقون تدريجياً دورات للتدريب المستمر وذكرت أحد فنيي الصوت والإضاءة مثالاً على ذلك. وأوضحت أنه لا توجد مدرسة محددة في الجوار لهذا النوع من المهن، وأن الدورات التدريبية القليلة لا ترتبط بما فيه الكفاية بالعالم المهني. ويصعب غياب الآفاق للمستقبل إتمام البرنامج.

5- ثم توجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى مسؤول البرامج والرصد والتقييم في المنظمة الكمبودية غير الحكومية Phare Ponleu Selpak، لورت تو، حيث تم تدريب زهاء 1300 شاب على تقنيات تشمل التقنيات الإبداعية وهندسة الصوت. وسأله عن تأثير التدريب في الشباب.

6- فأجاب **لورت تو** بأن منظمته غير الحكومية تسعى إلى توفير نوعين من المهارات المختلفة للفنانين. فمن ناحية، هناك ورش عمل للرقص والموسيقى والمسرح والسيرك لتحسين أدائهم على خشبة المسرح. ومن ناحية أخرى، يحتاج الفنانون أيضاً إلى مهارات مهنية غير فنية. ومن ثَم، يتم تدريبهم على المحاسبة على سبيل المثال. فضلاً عن ذلك، تقوم المنظمة غير الحكومية أيضاً بتدريب فنيين ومصممي أزياء ومديري مسرح وأصحاب مهن تقنية أخرى تعد أساسية لإنتاج أحد العروض. وأخيراً، يتم تقديم التدريب الإداري لمختلف قادة المشاريع الثقافية.

7- وسأله **جورج باباجيانيس** عن المستوى الأولي للتعليم لدى الأشخاص الذين كان يدربهم.

8- فأجاب **لورت تو** بأن المشاركين في البرنامج كانوا ذوي مستوى تعليمي منخفض وينتمون إلى مجتمعات محرومة جداً. وأوضح أن من الصعب جداً في بعض الأحيان الركون إليهم ليتفاعلوا مع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من أصحاب المشاريع الثقافية. وتم بمساعدة الصندوق الدولي للتنوع الثقافي توفير التدريب المهني في مجالي تحديد الأهداف أو الإدارة المالية مثلاً لهؤلاء المشاركين. فبمجرد تحسين مهاراتهم الفنية، يجب عليهم أن يتعلموا كيفية الاستثمار والاستفادة من رواتبهم إلى أقصى حد.

9- ثم توجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى الأمين التنفيذي للمنظمة غير الحكومية Aldeias Nas Video في البرازيل، فنسنت كاريلي، الذي أنشأ مشروعاً تدعمه لجنة التنمية الدولية لتدريب شباب من سكان الشعوب الأصلية على إنتاج الأفلام. وسأله عن أهدافه من خلال الجمع بين نشر الكتب الرقمية والإنتاج السينمائي لتعزيز لغات الشعوب الأصلية وثقافاتها في البرازيل.

10- فأجاب **فنسنت كاريلي** بأن برنامج "أشرطة الفيديو والقرى" (*Vidéos et villages*) استُهل قبل 33 عاماً. وقد رحبت مجتمعات الشعوب الأصلية ترحيباً حاراً بهذه الفكرة، التي بدت غريبة في ذلك الوقت، بسبب الصلة بين الفيديو والذاكرة. وأشار إلى أن أول اتصال بمجتمعات الشعوب الأصلية كان بمناسبة وقوع مجزرة في الأمريكيتين، فقدت فيها هذه المجتمعات زهاء 80% من سكانها، ومن ثَم خسرت جزءاً كبيراً من ذاكرتها الجماعية. وقد ساعد هذا المشروع، من خلال استعادة شكل من أشكال نقل التاريخ الشفهي، على إقامة روابط بين الشباب والمسنين، وإحياء بعض التقاليد المنسية. فضلاً عن ذلك، ساعد هذا المشروع في رفع ستار الخفاء جزئياً عن الشعوب الأصلية، وتجاوز مصطلح "الهنود" العام من خلال الاعتراف بعدة ثقافات محددة. وقد بدأ صانعو الأفلام من هذه المجتمعات في إنتاج أفلام تعترف بها صناعة السينما، وهو ما يوفر وجهة نظر جديدة لتصوير واقع الشعوب الأصلية وثقافتها في البرازيل.

11- وسأله **جورج باباجيانيس** عن تأثير هذا المشروع في مجتمعات الشعوب الأصلية وما إذا كان قد فتح لها فرصاً جديدة.

12- فأجاب **فنسنت كاريلي** بأن هذا المشروع، مع أنه قطرة في محيط لا أكثر، فإنه سمح لمجتمعات الشعوب الأصلية ببث برنامج تلفزيوني في جميع أنحاء البلاد لبضع سنوات. وفاز بعض أفراد هذه المجتمعات بجوائز في عدة مهرجانات، ووزعت أفلامهم في بعض المدارس. وهكذا تم الاعتراف بالأفلام التي أُنتجت لدرجة أن طلباً حقيقياً قد ظهر، وهو ما شجع حتى صانعي الأفلام من المجتمعات الأخرى على أن يحذوا حذوهم. وذكر المتحدث أن المشروع أثّر في السياسات العامة لدعم مجتمعات الشعوب الأصلية في البرازيل. ثم أعرب عن أسفه للتغييرات اللاحقة في سياسات دعم مجتمعات الشعوب الأصلية والسياسات الثقافية.

13- وتوجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى آخر المحاورين، مديرة الصناعات الثقافية والإبداعية في غرفة التجارة في بوغوتا، بكولومبيا، أدريانا باديلا، التي كانت مسؤولة عن مشروع يدعمه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي تلقى التدريب في سياقه 153 شخصاً من رواد الأعمال الثقافيين في قطاعات الفنون الحية والفنون البصرية والنشر. وسألها لماذا اختارت هذه القطاعات الثلاثة على وجه الخصوص.

14- فأجابت **أدريانا باديلا** بأن غرفة التجارة في بوغوتا تعمل على تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل تحقيق إمكانات النمو والتنمية فيها. وأشارت إلى أن غرفة التجارة كيان خاص لا يرمي إلى الربح وأنها تدير أموالاً عامة. وقالت إن منظمتها أعطت القطاع الإبداعي الأولوية بوصفه مجالاً منتجاً، وهو مجال نادر نسبياً فيما يخص غرف التجارة. وهي تحرص لهذا السبب على أن يتمكن الأشخاص الذين يعيشون من مواهبهم وإبداعهم من اكتساب مهارات في مجال ريادة الأعمال أيضاً. وقبل مساعدة الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، كان أكثر من عشرة آلاف شخص من رواد الأعمال قد تدربوا بالفعل، ولكن 10% منهم فقط كانوا يعملون في الفنون الحية والفنون البصرية والنشر. وتم، من خلال الجمع بين جهود غرفة التجارة وبلدية بوغوتا، إقامة مشروع لبناء القدرات مخصص

تحديداً لكل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة: فقد حضر 350 شخصاً واختير منهم 150 شخصاً لتلقّي 200 ساعة من التدريب، موزعة على 50 حلقة عمل.

15- وسأل **جورج باباجيانيس** عما إذا كانت برامج التدريب هذه، التي استحدثت فرصاً اقتصادية، قد أفضت أيضاً إلى نوع من أنواع الصحوة الثقافية.

16- فأجابت **أدريانا باديلا** بأن الصناعات الثقافية والإبداعية تولّد زهاء 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في كولومبيا، منها 22% تتأتى من قطاع النشر و19% من التدريب. وقالت إن بيئة عمل رواد الأعمال الثقافيين هو في مرحلة "التبشير"، إذا جاز التعبير. فهم يدركون أن الثقافة هي أيضاً قطاع اقتصادي، ينتج سلعاً وخدمات ثقافية تُستهلَك، فتولّد بعض القيمة. ويتيح التدريب الذي توفره غرفة التجارة في بوغوتا اكتساب هؤلاء الاختصاصيين المهارات اللازمة لجعل أعمالهم مستدامة ومربحة. ومن ناحية أخرى، هناك تحسّن في الحياة الثقافية للمجتمع.

17- ودعا **جورج باباجيانيس** الحضور إلى طرح أسئلتهم.

18- ورحب وفد **البرازيل** بالعمل الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية مع مجتمعات الشعوب الأصلية، وأبدى تأييده لهذا العمل. وأشار إلى أن البرازيل هي رابع أكبر مساهم في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. ومع ذلك، فإنه لا يوافق على الوصف الذي قدم للواقع السياسي للبرازيل. وأشار إلى أن الحكومة قد انتُخبت ديمقراطياً، وأن الصحافة حرة. وأوضح أن وزارة الثقافة لم تلغَ، ولكن هذه عمليات إعادة تنظيم مؤسسية عادية. وأضاف أن الحكومة تواصل دعم مجتمعات الشعوب الأصلية.

19- وسأل وفد **نيجيريا** ماغيت ديبي عما فعلته للتغلب على مشكلة العدد الكبير من حالات التخلي عن التدريب قبل إتمامه.

20- فأجابت **ماغيت ديبي** بأن الشغف يسمح بالمزيد من التحفيز للحصول على تدريب طويل الأجل. وأضافت أن الشباب بحاجة إلى التحلي بمزيد من الصبر، وأنه ينبغي للدول أن تدعمهم بصورة أفضل في حياتهم المهنية في المستقبل. وأوضحت أيضاً أن المشكلة الأولى، في حالتها، كانت صعوبة العثور على التدريب.

21- وسأل وفد **السلفادور** المحاورين عما إذا كانت بعض القوانين في بلدانهم قد ساعدتهم فعلاً في نهجهم إزاء التنمية الثقافية.

22- فأجابت **أدريانا باديلا** بأن الرئيس الكولومبي الحالي، إيفان دوكوي، قد ركز كثيراً على الاقتصاد الإبداعي، ولا سيّما مع اعتماد قانون أورانج في أيار/مايو 2017، لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية وتطويرها وحمايتها. قد وُضعت قوانين في السابق بالفعل لدعم صناعة الأفلام والترفيه الحي. فضلاً عن ذلك، أوضحت أن خطة التنمية التي اعتُمدت مؤخراً تضمنت ثلاث مواد تعزز قدرة القطاع الثقافي على المنافسة. وقالت إن هذه الجهود تستحدث فرص عمل وتتيح مكافحة الفقر وتولّد فوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة. ورحبت بالإطار التشريعي للصناعات الثقافية والإبداعية

في كولومبيا، وأعربت عن أملها في أن تزداد الحصة التي تولدها الصناعات الثقافية والإبداعية من الناتج المحلي الإجمالي، التي تبلغ الآن 6.2%.

23- وأوضحت **ماغيت ديي** أن الدولة السنغالية وضعت برنامجاً تنموياً للقطاع الثقافي وأنه تم إنشاء العديد من الصناديق، مثل صندوق التدريب المهني أو صندوق دعم الحراك. ولكن لا يزال يتعين القيام بأنشطة للتواصل والإعلام والتوعية والدعم حتى يعرف المزيد من الناس كيفية الوصول إلى هذه الموارد.

24- وسأل **جورج باباجيانيس** المحاورين عن الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية في بلدانهم.

25- فأعطى **فنسنت كاريلي** مثالاً على قانون يلزم بتدريس تاريخ الشعوب الأصلية والأمريكيين من أصل أفريقي في المدارس العامة. وأوضح أنه عملاً بهذا القانون، أنتجت منظمته غير الحكومية العديد من المحتويات التعليمية. وقال إن هذا التدريس لم يعد إلزامياً.

26- وأوضح **لورت تو** أن الحكومة الكمبودية أدمجت تعليم الفنون في نظام المدارس العامة، بيد أن الطريقة التي ينفذ بها ذلك ليست كافية: فعلى سبيل المثال، يجب إدراج الفنون حقاً في التعليم الثانوي.

27- وقالت **ماغيت ديي** إنها كانت تمارس الرسم في المدرسة الثانوية، لكن الأمر أصبح أكثر تعقيداً منذ ذلك الحين. واستشهدت بورشات المسرح والرسم والرقص، التي أنشأها مركزها في ثلاث مدارس. وأعربت عن أسفها للصعوبة الكبيرة في الحصول على أذون لهذه الأنشطة الفنية، التي يُنظر إليها كأنها ألعاب. وأكدت ضرورة بدء هذه التوعية بشأن الفن في أقرب وقت ممكن.

28- وشكر **جورج باباجيانيس** جميع المشاركين ثم اختتم المناقشة.

إعادة النظر في وضع الفنان: هل من خطة سياسية جديدة؟ (6 حزيران/يونيو 2019، الساعة 3:30 مساءً).

29- قدم **جورج باباجيانيس** جلسة الحوار الثانية المتعلقة بوضع الفنان الذي يعد مؤشراً جيداً للوقوف على حالة المجتمع بوجه عام. وأشار إلى أن أجور الفنانين غير منتظمة عموماً وأنهم يقضون عادةً فترات بطالة، ولذلك من الأصعب عليهم تحقيق هدف التنمية المستدامة 8 بشأن العمل اللائق للجميع. وأشار إلى إجراء دراسة استقصائية عن تنفيذ توصية عام 1980 بشأن وضع الفنان. وكشفت نتائج هذه الدراسة أن عدداً متزايداً من الدول قد سن تشريعات لمعالجة إشكاليات محددة تتعلق بالفنانين، ومنها توسيع نطاق الاستحقاقات الاجتماعية. ولكن هناك نماذج قليلة على تيسير التعاون بين السياسات الثقافية والسياسات في قطاعات أخرى، مثل الاقتصاد أو الشؤون الاجتماعية أو الصحة. ثم تناول الأسئلة الرئيسية لتوجيه الحوار: كيف تتعامل الحكومات مع الطريقة الفريدة وغير العادية التي يعمل بها الفنانون؟ وما الذي يمكن وصفه بأنه ممارسة جيدة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين؟ وكيف تشجع الحكومات على حرية حراك الفنانين من خلال العلاقات القائمة على المعاملة بالمثل أو اتفاقات التعاون الثقافي أو منح تأشيرات محددة للفنانين؟ ودعا السيد باباجيانيس المحاورين إلى الانضمام إليه على المنصة، وقدمهم واحداً تلو الآخر. ثم توجه بالكلام إلى رئيس وحدة الخدمات الخاصة والعامة في منظمة العمل الدولية أوليفر ليانغ، الذي أعد أيضاً دراسة عن العمالة في مجال الثقافة ووسائل الإعلام في 16 بلداً. وسأله لماذا ينبغي أن يعامَل الفنانون معاملة خاصة.

30- **أوليفر ليانغ** بأن الفنانين هم بلا شك فئة مستقلة عن فئة العمال، ليس من حيث مساهمتهم الرئيسية في المجتمع فحسب، ولكن أيضاً من حيث ظروف عملهم المحددة. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أيضاً أن الفنانين هم عمال، ويجب أن يكسبوا لقمة العيش أسوة بالآخرين.

ثم توجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى نائبة وزير الثقافة في كوستاريكا أليخاندرا إرناندیس سانتشيس، التي كانت تعمل سابقاً في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وفي اليونسكو. وسألها عما دفع كوستاريكا إلى تصميم نظام ضمان اجتماعي للفنانين.

31- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشيس** بأن عمالة الفنانين لها خصائص مميزة، ولكن في الوقت نفسه كان من الصعب تحديد المهنيين العاملين في مجال الثقافة، ولا سيّما بسبب معايير تصنيف العمل. ونتيجة لذلك، لم تكن ظروف عمل الفنانين وأجورهم وحصولهم على الحماية الاجتماعية معروفة جيداً. والهدف من عملية التفكر الجارية حالياً في هذا الشأن في كوستاريكا هو تحديد الوظائف الثقافية على نحو أفضل، بحيث تؤخذ في الاعتبار في الإطار المؤسسي العام ويصار إلى تقييم مدى كونها عملاً كريماً لائقاً.

32- وسأل **جورج باباجيانيس** المدير الحالي للفنون في وزارة الثقافة والاتصالات السنغالية عبد الله كوندول، الذي يعمل على إصلاح القانون المتعلق بوضع الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، عما إذا كانت أقوال أليخاندرا إرناندیس سانتشيس تنطبق على تجربته أيضاً.

33- فأجاب **عبد الله كوندول** بأنه موافق تماماً على ما قالته المحاورة للتو. وأضاف أن حماية الفنانين في السنغال مكرسة في الدستور، ولذلك من الضروري أن يكون هناك قانون فعال. وأعلن أنه بعد عملية شاركت فيها جهات عديدة، تضع السنغال اللمسات الأخيرة على قانون بشأن وضع الفنان يلبي توقعات أربعمائة ألف مستفيد في المستقبل.

34- ثم سأل **جورج باباجيانيس** أليخاندرا إرناندیس سانتشیس كيف تحدد ماهية العمل اللائق للفنان.

35- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشیس** بأن صفة العمل اللائق مرتبطة بظروف العامل المعيشية. ولكي يكون للفنانين عمل لائق، يجب إضفاء الطابع الرسمي على القطاع الثقافي. وذلك كفيل بأن يتيح لهم إمكانية الاستفادة من مختلف أنواع الحماية الاجتماعية، مثل الإجازة المرضية أو إجازة الأمومة أو التأمين ضد البطالة. وحالياً، تظهر الدراسات في كوستاريكا أن 24% من الفنانين ليس لديهم ضمان اجتماعي.

36- وتوجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى أوليفر ليانغ، وسأله عما إذا كان هذا النوع من العمليات لصياغة تشريعات بشأن وضع الفنان شائعة.

37- فأجاب **أوليفر ليانغ** بأن المبرر الرئيسي لسنّ قانون يتعلق بوضع الفنان هو في الواقع الحماية الاجتماعية. وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الثقافي هو برأيه استراتيجية فعالة كي يتمكن العمال غير النظاميين من الانتفاع بمختلف نظم الحماية التي يستفيد منها العمال. وأضاف أن علاقات العمل تحتاج إلى تعريف واضح، بحيث تكون للعاملين لحسابهم الخاص الأهلية للانتفاع بنظم الحماية مثل الموظفين عندما تبرر الحالة ذلك. وقال إن حرية تكوين الجمعيات والحق في الانضمام إلى نقابة عمالية والتفاوض الجماعي هي أسس العمل اللائق. واختتم كلمته بتعداد قضايا أخرى هامة للقطاع الثقافي، مثل المساواة بين الجنسين، وحماية الطفل، والسلامة في مكان العمل، وعدد ساعات العمل، والأجر.

38- وسأل **جورج باباجيانيس** أليخاندرا إرناندیس سانتشیس كيف تتدبر العدد الغفير من الجهات الفاعلة المهتمة بقانون الضمان الاجتماعي للفنانين، وإذا كان بإمكانها إشراكها جميعاً في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع وتلبية توقعاتها.

39- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشیس** بأنه من الضروري تنظيم القطاع من أجل إقامة حوار مع جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي الوقت الراهن، يعمل فريقها مع كل قطاع ثقافي فرعي، لأن اتباع نهج أكثر شمولاً يتطلب أن يكون القطاع الثقافي بأكمله منظماً في جمعيات مهنية.

40- وسألها **جورج باباجيانيس** عن كيفية إشراك الفنانين في هذه الأنظمة البيروقراطية التي يجب تحديد فئة لها وتعريفها بدقة.

41- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشیس** بأن كوستاريكا حددت أولاً الجهات الفاعلة الضعيفة التي تواجه صعوبات في الحصول على الضمان الاجتماعي: الفنانون، ولكن أيضاً عاملو المنازل، على سبيل المثال. ثانياً، من الضروري إنشاء نظم محددة، وتحديد وضع المستفيدين مستقبلاً منها تحديداً

دقيقاً. فنظراً إلى أن عرض الضمان الاجتماعي لا يتوجه إلا للموظفين فحسب، فإن 70% من المهنيين العاملين في قطاع الثقافة لا يستفيدون منه. فضلاً عن ذلك، يعمل العديد من الذين يُعدون عاملين لحسابهم الخاص بصورة متقطعة في الواقع، وبعضهم لا يحصل على الحد الأدنى من الدخل المطلوب لتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي.

42- وسأل **جورج باباجيانيس** عبد الله كوندول إلى أي مدى يشارك المهنيون العاملون في مجال الثقافة في السنغال في تحديد وضع الفنان.

43- فأشار **عبد الله كوندول** إلى القول المأثور بأنك إذا كنت تفعل شيئاً لمصلحة شخص ما دون علمه، فإنك تفعل ذلك ضده. وأجاب من ثَم بأن عملية صياغة قانون بشأن وضع الفنان هي حوار مستمر. وقد أفضى إشراك المجتمع المدني في هذه العملية منذ البداية إلى توافق في الآراء بشأن سبعة عناصر ينبغي إدراجها في هذا القانون. فهو يجب أن يتضمن الاعتراف بدور الفنانين الهام في المجتمع؛ وضرورة حماية حريتهم في التعبير؛ والتشجيع على إعداد نصوص وبرامج للتعبير الفني؛ وتنفيذ سياسة تعليم وتدريب فني؛ وتعزيز حقوق التأليف والنشر والحقوق المرتبطة بها؛ وتنظيم العمالة وظروف عمل الفنانين ومعيشتهم؛ وتحديد وضع اجتماعي للفنانين مكافئ لوضع سائر العمال، وبخاصة في مجال الصحة والتأمين.

44- وسأل **جورج باباجيانيس** أوليفر ليانغ إلى أي حد يطرح التمييز على أساس السن إشكالية لمنظمة العمل الدولية، ولا سيّما فيما يتعلق بالمرأة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

45- فأجاب **أوليفر ليانغ** بأن فوارق كبرى في الأجور لا تزال قائمة بالفعل في الصناعات الثقافية والإبداعية. وأشار إلى وجود تعارض بين مبدأ عدم التمييز وبين اختيار ممثل ذي مظهر معين. ويجب برأيه أن يتم العمل في الأساس بشأن كيفية تصور المسألة الجنسانية بوجه عام. فلماذا يركز هذا العدد الكبير من الأفلام على الشابات الجذابات، على سبيل المثال؟ ثم عمّم ملاحظاته على أوجه أخرى للتمييز.

46- ثم سأله **جورج باباجيانيس** عن رأيه في العناصر السبعة لوضع الفنان التي قدمها عبد الله كوندول.

47- فأجاب **أوليفر ليانغ** بأنه قد أُتيح له شرف قراءة مشروع قانون وضع الفنان الذي يجري إعداده في السنغال، وبأنه وجده مثيراً للاهتمام وشاملاً جداً. وأضاف أن الحوار مع مختلف الجهات المعنية كان مسألة ممتازة. وأوضح أن بعض القضايا لا تزال تطرح إشكالية، منها على سبيل المثال أن كل الفنانين لا يعتبرون أنفسهم محترفين، وبخاصة الشباب الذين ينتجون المحتوى الثقافي الرقمي. وتحدث أيضاً عن مسألة أهمية المتطوعين والمتدربين في القطاع الثقافي، مشيراً إلى أن من المهم أن يكون لهؤلاء العمال أيضاً حقوق، مثل الحق في تكوين الجمعيات.

48- وسأل **جورج باباجيانيس** أليخاندرا إرناندیس سانتشیس وعبد الله كوندول كيف يأخذان في الاعتبار مختلف أشكال التعبير الثقافي الرقمية في صياغة قانونهما الوطني بشأن وضع الفنان.

49- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشیس** بأن التحول الاقتصادي والرقمي الجاري يستدعي النظر إلى العمالة على نحو شامل. وأضافت أن الجهات الفاعلة في المجال الثقافي الرقمي، كتلك المعنية بألعاب

الفيديو مثلاً، غالباً ما تكون أفضل تنظيماً وفي وضع أقل صعوبة لأنها تستجيب إلى طلب شديد في السوق.

50- وأجاب **عبد الله كوندول** بأن تطور التكنولوجيا الرقمية غالباً ما فاجأ السلطات العامة، التي كانت تتكيف معه أكثر مما تتوقعه أصلاً. وأعطى مثالاً المنشدين الدينيين الذين حققوا نجاحاً كبيراً عبر أنغام الرنين على الهواتف المحمولة. فهؤلاء الأفراد، الذين لم يكونوا يُعدون آنذاك فنانين، كوّنوا فئة جديدة من العاملين في المجال الثقافي. وسعياً إلى مواكبة تطورات التكنولوجيا الرقمية، تتعاون وزارة الثقافة في السنغال مع وزارة الاقتصاد الرقمي الأكثر تخصصاً في هذه المواضيع.

51- وسأله **جورج باباجيانيس** عن مسار هذا التعاون.

52- فأجاب **عبد الله كوندول** بأن إقامة صلات بين مختلف الوزارات مسألة صعبة في كثير من الأحيان. وفي هذه الحالة، ساهم المكتب الإقليمي لليونسكو في داكار في تيسير التعاون بين وزارتي الثقافة والاقتصاد الرقمي. وأضاف أن من الصعب الإقناع بالإمكانيات الاقتصادية التي تنطوي عليها الصناعات الثقافية والإبداعية في غياب إحصاءات تثبت ذلك.

53- وسأل **جورج باباجيانيس** أليخاندرا إرناندیس سانتشيس وعبد الله كوندول عما إذا كانت النصوص التي يعدّانها عن وضع الفنان تتطلب من مجلس النواب مراجعتها أم إنها مجرد تغييرات إدارية.

54- فأجابت **أليخاندرا إرناندیس سانتشيس** بأن مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي هو المسؤول في كوستاريكا عن إقرار الأنظمة الخاصة. ولذا تنطوي هذه العملية على مفاوضات سياسية، ولكن ليس على مستوى مجلس النواب. ويجب أن يكون الحوار اقتصادياً وتقنياً أيضاً لضمان توازن النظام.

55- وأجاب **عبد الله كوندول** بأن النص في السنغال سيصبح مشروع قانون، ومن ثَم سيتبع العملية التشريعية العادية ويُعرَض على مجلس النواب.

56- وسأل **جورج باباجيانيس** أوليفر ليانغ عن ماهية العقبات التي يجب تفاديها على الصعيد السياسي لعمليات تحديد وضع الفنان هذه.

57- فأجاب **أوليفر ليانغ** بأن القطاع الثقافي بات يشمل أنواعاً جديدة من العمل منذ بعض الوقت. فهل ينبغي في هذا السياق محاولة الحصول على صفة عامل رسمية لأكبر عدد ممكن من العمال، مع الإبقاء على نظام قانون العمل التقليدي؟ أم ينبغي الإقرار بأن اقتصاد الأعمال الصغيرة هذا يطال عدداً أكبر فأكبر من القطاعات، وبأننا ندخل عصراً جديداً من العمل سيقتضي الأخذ بأساليب جديدة لتأمين عمل لائق؟

58- وسأله **جورج باباجيانيس** عما إذا كانت منظمة العمل الدولية قد فكرت في عواقب التكنولوجيا الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، على الوظائف الثقافية.

59- فأجاب **أوليفر ليانغ** بالإيجاب. وأوضح أن التكنولوجيا الجديدة تلغي بعض الوظائف بالتأكيد، ولكنها تجعل وظائف أخرى كثيرة تتحول. وأضاف فيما يتعلق بالقطاع الثقافي بأن هالة الفنان، وحقيقة أن من يؤدي عرضاً ما هو إنسان، لا تزالان عامل الجذب الرئيسي.

60- وسألت ممثلة المعهد الدولي للمسرح **كورنيليا دومكي** المتحدثين عما إذا كان قد أُحرز بعض التقدم، من وجهة نظرهم، على صعيد وضع الفنان، وما هو وزن المجتمع المدني حالياً إزاء هذه المسائل.

61- فأجاب **عبد الله كوندول** بأن المجتمع المدني المعني بمجال الثقافة هو الوحيد الذي يشارك في هذه العملية، لأنها تمثل معركة هذه الفئة وتجربتها اليومية.

62- وقالت **أليخاندرا إرناندیس سانتشیس** إن دور المجتمع المدني كان أساسياً في كوستاريكا. وأوضحت أن مشاركة المجتمع المدني عملية تتطلب، في جملة أمور، هيكلة الجهات الفاعلة.

63- وأشار **أوليفر ليانغ** إلى وجود اتجاه تنازلي عام في الحركة النقابية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الرقمنة وإلى الطبيعة الفردية للعمال. ولا بد من وجود مجتمع مدني قوي، في مواجهة الجهات الفاعلة في المجال الرقمي من القطاع الخاص الشديدة النفوذ، لتتمكن الحكومات من وضع تشريعات لتنظيم هذه التكنولوجيا الجديدة.

64- وذكّر وفد **بوركينا فاسو** بأن بوركينا فاسو اعتمدت مرسوماً بشأن وضع الفنان في عام 2013. ثم قامت الجهات الفاعلة في القطاع الثقافي بتنظيم نفسها في اتحادات، الأمر الذي يمثل تقدماً. والمسألة المطروحة حالياً هي إصدار بطاقة الفنان المهنية وتوقيع الاتفاقيات الجماعية. وأخيراً، أبدى الوفد اهتمامه بمعرفة كيفية إدراج الوضع الضريبي للفنانين في القانون الحالي في السنغال.

65- وبدأ **عبد الله كوندول** بتهنئة بوركينا فاسو على جودة تشريعاتها في هذا المجال. وأوضح بعد ذلك أن القطاع الثقافي ظل قطاعاً غير رسمي بصورة أساسية أكثر من 60 عاماً في السنغال، وبأن من الصعب حمل الفنانين على التصريح عن مداخيلهم. ولذلك أُعطوا وضعاً ضريبياً استثنائياً لكي يعتمدوا تدريجياً سلوكاً نابعاً من المواطنة على صعيد المساهمة في الميزانية العامة.

إعادة التوازن إلى المبادلات التجارية: الثقافة والمعاملة التفضيلية (7 حزيران/يونيو 2019، الساعة 11 صباحاً).

66- قدّم **جورج باباجيانيس** هذا الحوار مذكراً بأن منح البلدان النامية معاملة تفضيلية هو في صميم الاتفاقية. وتتضمن المادة 16 من الاتفاقية حكماً ملزماً يدعو البلدان المتقدمة إلى إتاحة الوصول إلى السلع والخدمات الثقافية القادمة من البلدان النامية، وتيسير حرية حراك فناني هذه البلدان. وأثار مسألة تطبيق هذا الحكم وأثره في البلدان النامية. ثم ذكّر بالسياق الحالي الذي يُعترَض فيه على العمل المتعدد الأطراف وتُطرَح بعض الاتفاقات الرئيسية مجدداً على بساط البحث، مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ويجري في الوقت نفسه وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات رئيسية أخرى للتجارة الحرة، مثل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتفاق بين الاتحاد الأوروبي واليابان. وأشار إلى المسائل الرئيسية التي ستوجّه هذا الحوار: كيف يمكن تعزيز مكانة الثقافة في المفاوضات التجارية الدولية؟ وكيف يمكن ضمان وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مجال المعاملة التفضيلية في القطاع الثقافي؟ وكيف يمكن تنظيم الآليات والسياسات والاستراتيجيات بصورة أفضل لما فيه مصلحة القطاعات الإبداعية، ولا سيّما لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها التجارة الإلكترونية؟ وهل حُشدت الجهات الفاعلة في الصناعات الإبداعية في البلدان النامية بما فيه الكفاية للنهوض بمبادئ المعاملة التفضيلية؟ ودعا السيد باباجيانيس المحاورين إلى الانضمام إليه على المنصة، وقدمهم واحداً تلو الآخر. ثم توجه بالكلام إلى الأستاذة المحاضرة ومديرة التدويل في كلية الحقوق في جامعة لوسيرن **ميرا بوري**. وأعلن قيامها للتو بنشر تقرير لحساب اليونسكو عن أن الثقافة في اتفاق الشراكة الاقتصادية بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي ناحية، وسألها عن العواقب الإيجابية والسلبية للسياق الحالي على الثقافة في الاتفاقات التجارية.

67- وأوضحت **ميرا بوري** أن السياق الحالي محموم للغاية فيما يتعلق بالمفاوضات والاتفاقات التجارية. فمن ناحية، تتطور المعاملة التفضيلية والاتفاقات الثقافية، ومن ناحية أخرى، يمر العمل المتعدد الأطراف بأزمة. ومن المهم الحرص، في هذا الصدد، على عدم استبعاد الثقافة وعلى بقائها أحد المكونات الهامة لهذه الاتفاقات التجارية، حتى يتسنى تنفيذ الاتفاقية. ثم أشارت إلى الدراسة التي أجرتها بشأن الاتفاق المبرم بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي. وقد كان هذا الاتفاق أول اتفاق يشير صراحة إلى الاتفاقية، ويحاول حقاً تطبيق المادة 16. وهكذا أتاح الاتحاد الأوروبي نفاذ خدمات الترفيه من منطقة البحر الكاريبي إلى سوقه بصورة ملزمة قانوناً. واستكمل هذا التدبير بأداة مبتكرة ألا وهي بروتوكول التعاون الثقافي، الذي يمنح معاملة تفضيلية بوجه خاص للأفلام التي تشارك بلدان منطقة الكاريبي في إنتاجها لتمكينها من النفاذ إلى السوق الأوروبية. إلا أن هذا الاتفاق، بعد عشر سنوات من دخوله حيز النفاذ، لم يكن له تأثير يذكر.

68- وتوجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى رئيسة المكتب الوطني لتطوير الصناعات الثقافية في برمودا أندريا كينغ. وهي أيضاً خبيرة استشارية لدى وزارة الثقافة، حيث عملت بوجه خاص على السياسات المتعلقة بتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وتطوير القطاع السمعي البصري وبالتراث. وسألها عما إذا كانت تشاطر ميرا بوري رأيها في نتائج الاتفاق بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي.

69- وأجابت **أندريا كينغ** بأن تنفيذ هذا الاتفاق وتقييمه ورصده، أسوة بأي مشروع تجريبي، كانت بطيئة. وأشارت إلى أن السياحة والموز والروم هي ركيزة اقتصاد منطقة الكاريبي. فضلاً عن أن الضمان الاجتماعي أو الأمن الغذائي أو النظافة الصحية تمثّل مصدر قلق أكبر للحكومات. إلا أن كبار المسؤولين يبحثون، منذ عام 2002، عن سبل لتنويع اقتصاد منطقة الكاريبي، والثقافة هي واحد منها. وقد فتح الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي سوقاً كبيرة للسلع والخدمات الثقافية من منطقة الكاريبي، ودفع الحكومات والقطاع الخاص إلى الاهتمام بهذا القطاع الناشئ. ففي عام 2013 على سبيل المثال، اصطحبت الوكالة الكاريبية لتنمية الصادرات أكثر من 100 مهني من المهنيين العاملين في قطاع الثقافة إلى أوروبا. وبرأيها، أُحرز تقدم نتيجة لذلك مع أنه لم يظهر بعد في الأرقام. واختتمت كلمتها معربةً عن أملها في المستقبل.

70- وتوجه **جورج باباجيانيس** بالكلام إلى ممثل الاتحاد الأوروبي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو روبيرت شليغلميلش. وهو كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي لاتفاقات التجارة الحرة مع سنغافورة وأوكرانيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وسأله عن كيفية تعامل المفاوضين مع الثقافة في هذه الاتفاقات التجارية.

71- فأجاب **روبيرت شليغلميلش** بأن ما يتم تناوله الآن هو موضوع معقد من الناحية القانونية ولكنه بسيط من الناحية الاقتصادية. وقال إن المعاهدات التجارية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتوفير النمو والفرص. وأشار إلى أن للاهتمام بالثقافة جانباً اقتصادياً أيضاً. فقطاع الثقافة في أوروبا مثلاً أكبر من قطاع الصناعات الكيميائية والبلاستيكية. ورأى هو أيضاً أن الاتفاق بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي اتفاق مبتكر لأنه يستحدث فرصاً اقتصادية ويحمي التنوع الثقافي في الوقت نفسه. ولكنه أشار إلى ضرورة تحسين تنفيذه. ويتطلب القيام بذلك برأيه ربط هذا الإطار القانوني ببرامج مساعدة لدعم المشاريع الثقافية، مثل البرنامج الثقافي المشترك بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي.

72- وأبدت **ميرا بوري** اتفاقها مع أقوال روبيرت شليغلميلش. وأوضحت أن الهدف من دراستها كان تحديد الثغرات التي تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاق بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ولا سيّما أن بعض هذه الثغرات يسهل سدها. فينبغي على سبيل المثال الإضاءة أكثر على برامج المساعدة الأوروبية لفناني منطقة الكاريبي. واقترحت إنشاء هيئة مستقلة لتقييم تنفيذ بروتوكول التعاون الثقافي.

73- وسأل **جورج باباجيانيس** أندريا كينغ عن كيفية مواجهة منطقة الكاريبي للاتحاد الأوروبي في المفاوضات، نظراً إلى اختلال التوازن بين الطرفين.

74- فأجابت **أندريا كينغ** مذكّرة بأن هذا البروتوكول هو بروتوكول تعاون مصمم على وجه التحديد لتصحيح هذا الاختلال. وأضافت أن التوعية بشأن الاتفاق وببرامج المساعدة أمر لا بد منه. ويجب برأيها نقل المعلومات مباشرة إلى الفنانين، الذين ينشغلون في كثير من الأحيان باهتمامات مادية وآنية.

75- وسأل **جورج باباجيانيس** روبيرت شليغلميلش عما إذا كانت المفاوضات تتناول شروط المعاملة التفضيلية بقدر كاف وبإنصاف.

76- فأجاب **روبيرت شليغلميلش** أولاً على مداخلة ميرا بوري وأندريا كينغ اللتين أصابتا برأيه في تحديد المشكلة الرئيسية بدقة، ألا وهي تنفيذ الاتفاق. وأبدى تأييده لفكرة إنشاء هيئة مستقلة يمكنها دعم الفنانين في المساعي الإدارية اللازمة للوصول إلى فرص معينة. وذكّر بعدئذ بأن المعاملة التفضيلية لا تقتصر على القطاع السمعي البصري فحسب، بل تشمل أيضاً الفنون الأدائية والنشر والفنون البصرية. وتكمن المشكلة، مرة أخرى، في تنفيذ هذه البنود الموجودة أصلاً.

77- وأوضحت **أندريا كينغ** أن نقل المعلومات يتعثر في كثير من الأحيان على المستوى الوزاري، وشجعت الوزارات على مشاركة المجتمع المدني في مناقشاتها في أقرب وقت ممكن، بحيث تصل المعلومات المتعلقة بالمبادرات إلى متلقيها النهائيين بمتسع كاف من الوقت قبل تنفيذها.

78- وسأل **جورج باباجيانيس** ميرا بوري عن العناصر الرئيسية التي ينصبّ عليها اهتمامها لتقييم أثر الاتفاقات التجارية في المهنيين العاملين في قطاع الثقافة.

79- فساقت **ميرا بوري** الاتفاق بين منتدى دول الكاريبي والاتحاد الأوروبي مثالاً، قائلة إنه اشتمل على عدة مراحل. وأوضحت أن تقييماً مسبقاً للاتفاق قد أُجري بدايةً، قبل التفاوض بشأنه، ثم أُجريت في أثناء المفاوضات دراسة لمدى قدرته على الاستدامة. وشددت على أن البروتوكولات الثقافية، التي تمثل جزءاً من الاتفاقات، نادراً ما تؤخذ في الاعتبار مع الأسف عند تقييم أثر تلك الاتفاقات.

80- وسأل **جورج باباجيانيس** روبيرت شليغلميلتش عن مكان الثقافة في الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي يُتوقَّع إنجازه قريباً.

81- فأجاب **روبيرت شليغلميلش** بأن هذا الاتفاق يشمل خدمات وسلعاً ثقافية، أسوة بالسلع الأخرى. ولكن القطاع السمعي البصري لا يزال منفصلاً، لأن حماية الإنتاج السينمائي الوطني موضوع حساس. وبرأيه أيضاً، ينبغي بحث أثر معاهدات التجارة الحرة في تجارة السلع والخدمات الثقافية على نطاق أوسع، وإن كان من الصعب في بعض الأحيان جمع البيانات لعدم وجود فئة محددة تتناول "الثقافة".

82- أوضحت **ميرا بوري** بأن نظم التعليم الوطنية ليست جزءاً من الاتفاقات التجارية. وتحديد الرسوم الدراسية وشروط دخول الجامعات العامة هما من مسؤولية البلدان. وأقرت بأن اتخاذ بعض الترتيبات قد يخفف العوائق التي تحول دون الحصول على التعليم بوجه عام، ولكن المعاهدات التجارية ليست الأدوات المناسبة لذلك

83- وسألت **رئيسة جامعة لافال المعنية بتنوع أشكال التعبير الثقافي** فيرونيك غوفيرمونت المحاورين عن كيفية تطبيق المعاملة التفضيلية في التجارة الإلكترونية. وسألت أيضاً عما إذا كان استخدام مصطلح "الخدمات السمعية البصرية" لا يزال مناسباً في السياق الحالي، عندما تشير نصوص أخرى بالمقابل إلى "المنتجات الثقافية المشفرة رقمياً".

84- فأجاب **روبيرت شليغلميلش** بأن السؤال ممتاز، ولكن الإجابة عنه صعبة. وأشار إلى التوجيه المتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي مؤخراً سعياً إلى توفير حلول لهذه الإشكاليات. وأشار على وجه الخصوص إلى تنوع المحتوى على المنصات الرقمية، وتطور نظام الاختصاص الإقليمي لحقوق المؤلف، وإيرادات المبدعين، والتحقق من الهوية بالوسائل الرقمية. واختتم كلمته موضحاً أن معظم الحلول لا تزال قيد الإعداد.

85- وأوضحت **أندريا كينغ** أن المنصات الرقمية يمكن أن تعزز أيضاً تكافؤ الفرص بين البلدان المتفاوتة الأحجام، لأنها تستحدث سوقاً عالمية لمنتجي السلع والخدمات الثقافية.

86- واحتج **جورج باباجيانيس** بأن عمالقة التكنولوجيا الرقمية هم من يتحكم بهذه المنصات في المقام الأول.

87- وأجابت **ميرا بوري** على فيرونيك غوفيرمونت مشيرة إلى اتخاذ بعض المبادرات لصون التنوع الثقافي في البيئة الرقمية، مثل توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن خدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية الآنف الذكر وتدابير كندا لصالح إتاحة الاطلاع على المحتوى المحلي. بيد أن هذه المسألة ليست حاضرة بعد بما فيه الكفاية في مجمل معاهدات التجارة الحرة.